النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⵜ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ

• العدد : 459

من 19 الى 25 ماي 2022

تصدر كل خميس

• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

تدهور الحقوق الاجتماعية، نتيجة حتمية لطبيعة النظام المخزني الرأسمالي التبعي

كلمة العدد

النظام القائم يعتمد سياسات التطبيع كرافعة لسياساته الداخلية

في مجمل الأحـوال تكون للسياسة الخارجية للأنظمة الرجعية والاستبدادية دوافع وأهداف لسياستهم الداخلية، كما تكون سياستهم الداخلية محكومة بخدمة المهام الموكولة لهذه الأنظمة من طرف القوى الامبريالية سيدة المنطقة أو الجهة في التقسيم الدولي المعتمد. تجد هذه المعادلة وقعها وأثرها في ما بات يعرف اليوم عند الرأي العام الوطني بقضية تطبيع النظام المغربي مع الكيان الصهيوني برعاية أمريكية لصيقة.

لم يكن التطبيع من طرف النظام المغربي وليد اللحظة بل هو كان مجالا اظهر من خلاله اصطفاف النظام مع المعسكر الرجعي والامبريالي أيام ما كان يطلق عليه الحرب الباردة. انه كان تجسيدا لإرادة قوية بان هذا النظام يتخندق في جهة القوى الامبريالية ومع الأنظمة الرجعية في المنطقة العربية والمغاربية وانه يتعاون امنيا وعسكريا وسياسيا مع هذه الجهة. كان الدافع لهذا التخندق مسوغاته وهي البحث عن السند القوي من اجل هزم المعارضة الداخلية وكسر شوكتها وقد تحققت له أهداف مثل اختطاف الشهيد المهدي بن بركة واستقبال التجربة المخابراتية الصهيونية. ما ميز التطبيع آنذاك هو بقاؤه حبيس الأقبية والتعامل السري أو المحصور في أوساط جد ضيقة.

أما اليوم وفي إطار إعادة انتشار القوى الصهيونية والامبريالية كرد على حلقات السيرورة الثورية التي أطلقتها شعوب المنطقة فان التطبيع بات معتمدا بشكل علني وصريح من طرف الأنظمة الرجعية بقيادة الإدارة الأمريكية. لقد جعلت هذه القوى المتحالفة من التطبيع إحدى أهم ركائز سياساتها الداخلية تعتمدها من اجل ترسيخ دور الدولة البوليسي المتحكم في الفضاء العام ووسائل التواصل الاجتماعي ومن جهة أخرى مجالا لتقوية تداخل المصالح الاقتصادية بين الطبقات الحاكمة والشركات الامبريالية والصهيونية والمؤسسات المالية الدولية المانحة. ان الهدف من تداخل المصالح هذا هو إعطاء الثقة في هذه الأنظمة وبعث رسائل للشعوب بان القوى المتحالفة لن تتخلى عن حلفائها المحليين وإلا تحرق الأرض من تحت أقدام هذه الشعوب وهو ما يفسر الهرولة من اجل إقامة القواعد العسكرية برا وبحرا وتشييد محميات وسط بلدان الأنظمة المطبعة.

تستغل هذه الأنظمة الظرفية الحالية المتسمة بالتراجع النسبي للسيرورات الثورية بالمنطقة ولذلك نراها توظف ما يسمى بالمجتمع المدني عبر اختراقات تبدأ من التطبيع الإعلامي والفني والرياضي والثقافي والأكاديمي وتجند لذلك كوكبة من المرتزقة ينتمون للأحزاب الرجعية والجمعيات الباحثة عن نصادر التمويل والريع.

مالعمل لمواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني؟ لن نستطيع الإجابة السديدة على هذا السؤال إذا لم تكن رؤيتنا للتطبيع دقيقة ملموسة وعلمية وبعيدة عن النظرة السطحية المحكومة فقط بالعاطفة الوطنية أو الدينية. فإذا اعتبرنا أن التطبيع بات يشكل ركنا من أركان السياسة الطبقية المنتهجة من طرف الكتلة الطبقية السائدة للخدمة مصالحها وحماية بقائها في السلطة وهزم إرادة الشعب وقواه المناضلة فإننا لن نستطيع تقديم خطط نضالية تضرب في الصميم هذه المصالح وتجعل من ارض المعرب أرضا غير قابلة للتطبيق بل هي ارض سيهزم فيها المشروع الرجعي الامبريالي الصهيوني في طريق تحرر فلسطين ومعها شعوب منطقتنا وإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية في كل حلقة من سلسلة حلقات بلدان هذه المنطقة المستهدفة بالمشروع الصهيوني رأس حربة التغلغل الامبريالي.

كيف نصوغ هذا البرنامج وما هي مداخله فتلك مهمة تقع على عاتق القوى المناضلة المعارضة حقيقة للاستقلال الشكلي وكل اختيارات الدولة القائمة خديمة الاستعمار الجديد. لم يعد التطبيع مجرد قرار لسياسة خارجية يمكن فسخه بجرة قلم او كما يعتقد البعض إصدار قرار تجريمه من طرف برلمان فاقد للشرعية الشعبية ومجرد غرفة تسجيل. إسقاط التطبيع بات من مقتضيات التغيير الثوري الطبقي وهو أرضية الوحدة النضالية ووحدة مصير شعوبنا المكتوية بالوجود الصهيوني.

ضيف العدد : أحمد الهايج

الاختيارات الطبقية للدولة وإذعانها للإملاءات الدوائر المالية الإمبريالية، ما كان لها سوى أن تجهز على أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

النهج الديمقراطي بدين اغتيال الصحافية الفلسطينية شيرين ابو عاقلة 2

قراءة في الوضع السياسي بالمغرب 6

أرعبتهم شهيدة كما أرعبتهم في حياتها 11

الحقوق الإقتصادية والاجتماعية للنساء 13

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : ANTEPRIMA

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

النهج الديمقراطي يدين اغتيال الصحافية الفلسطينية شيرين ابو عاقلة

مرة أخرى تمتد أيادي الغدر للكيان الصهيوني الغاصب لاغتيال شهيدة الكلمة، الصحفية الفلسطينية المقتدرة شرين ابوعاقلة وهي تحاول، كعاداتها، تصوير سياسات الجرائم المنهجة للصهاينة على أبناء الشعب الفلسطيني، لتبثها عبر، قناة الجزيرة، إلى أوسع مناطق العالم. إن جريمة اغتيال هذه الصحفية الفلسطينية من طرف العسكر الصهيوني، تفضح مدى خوف هذا الكيان المحتل من انتشار وفضح سياسته الفاشية المبنية على التقتيل الجماعي والإعدامات الميدانية، كما يكشف خيانة مشاركة الأنظمة المطبعة، التي ساهمت في فك العزلة عنه ودعمه، بتوجيه من طرف الامبريالية الغربية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية، بهدف تصفية القضية الفلسطينية.

إن النهج الديمقراطي، إذ يدين هذا الاغتيال الإجرامي المتعمد من طرف جنود الاحتلال، يقدم تعازيه إلى الشعب الفلسطيني البطل ويؤكد دعمه له في نضاله ضد الاحتلال الغاشم، كما يشجب ارتماء الأنظمة المطبعة في أحضان الكيان الصهيوني ويدعو كافة القوى التقدمية والحية، في المغرب لمضاعفة النضال الشعبي حتى إسقاط تطبيع النظام المخزني.

النهج الديمقراطي يدعم النضالات العمالية والشعبية وجميع المبادرات النضالية الوحدوية في مواجهة سياسة القمع والتفقير والتطبيع

اجتمعت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي بمقر الحزب بالدار البيضاء بتاريخ 15 ماي 2022، وهو اليوم الذي يصادف الذكرى 74 لانطلاق نكبة فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني على يد العصابات الاجرامية الصهيونية وفرض دولة الاحتلال الصهيوني من طرف القوى الامبريالية. وقد تدارست مستجدات الأوضاع العامة دوليا وإقليميا ووطنيا، ووقفت بصفة خاصة على :

- استمرار الارتفاعات المتتالية لأسعار المواد الغذائية الأساسية وللمحروقات والانعكاسات الخطيرة لذلك على القدرة الشرائية للجماهير الشعبية بما فيها الفئات الوسطى التي ازدادت أوضاعها المعيشية تردديا ، في مقابل التضخم المهول لثروات البرجوازية الطفيلية عبر النهب والاحتكار والريع والتهرب الضريبي والدعم المالي السخي من طرف الدولة المخزنية والاستغلال المكثف للطبقة العاملة.

- تداعيات الجفاف والغلاء على أوضاع الفلاحين الفقراء والمتوسطين في ظل سياسة تهميش البادية وإطلاق يد ملاك الأراضي الكبار وسماسرة العقار للاستيلاء على الأراضي الجماعية/السلالية.

- استمرار المقاومة العمالية والشعبية للهجوم المخزني الرأسمالي المتوحش على الحقوق والحريات والمكتسبات.

- اشتداد سياسة القمع والحصار المخزنية ضد القوى المناضلة، وضد المناضلين/ات والصحفيين ونشطاء التواصل الاجتماعي عبر العنف والتضييق والترهيب والاعتقالات والمحاكمات الجائرة لتكميم الافواه وإخراس الأصوات الحرة المنتقدة لسياسية الدولة المخزنية.

- نتائج الحوار الاجتماعي بين الحكومة والباطرونا والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية.

- اغتيال الجيش الصهيوني للصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة إثر اقتحام مخيم جنين للانتقام من المقاومة الفلسطينية بعد العمليات الفدائية البطولية النوعية داخل الأراضي المحتلة في 1948 والتي زعزعت الكيان الصهيوني.

بناء على ما سبق فان الكتابة الوطنية:

1 - تندد بالسياسة الرأسمالية المتوحشة التي ينهجها النظام المخزني من غلاء وتقشف وخوصصة للخدمات والقطاعات العمومية والتي تكتوي بنارها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية. وتجدد دعمها وتضامنها مع كافة نضالات الطبقة العاملة وكافة الفئات الشعبية ومنها عمال/ات شركة "سيكوميك" بمكناس و"كالسينا كاري مغرب" للنقل الدولي بطنجة وعمال/ات الطاقة والانعاش الوطني والتقنيين والعمال/ات الزراعيين/ات بالغرب واشتوكة ايت باها والأساتذة المفروض عليهم التعاقد ومربي/ات التعليم الاولي وعمال/ات الطبخ والحراسة بالمؤسسات التعليمية والمعطلين والطلبة وضحايا مافيا العقار بالدار البيضاء والمحمدية وبنسليمان...

2 - تدين بشدة القمع والحصار المخزني المسلط على المناضلين/ات والصحفيين ونشطاء التواصل الاجتماعي وعلى النضالات العمالية والشعبية والقوى المناضلة ومنها النهج الديمقراطي الذي لايزال لحد الان محروما من عقد مؤتمره الوطني الخامس. ويعلن تضامنه مع كافة ضحايا هذا القمع واخرهم الرفيق محمد الدليمي مناضل النهج الديمقراطي بالبرنوصي بالدار البيضاء الرفيق ميلود سالم مناضل فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالبرنوصي اللذين تم اعتقالهما وتعنيفهما قبل إطلاق سراحهما من طرف قوى القمع المخزنية بسبب مؤازرتهما لضحايا مافيا العقار. ويطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والصحفيين والمدونين والكف عن سياسة القمع وتكميم الافواه.

3 - تسجل ان نتائج الحوار الاجتماعي، رغم بعض المكتسبات الجزئية، لا ترقى الى الحد الأدنى من مطالب وانتظارات الطبقة العاملة، في ظل الغلاء وارتفاع الأسعار، وخاصة الزيادات في الأجور والمعاشات واحترام الحريات النقابية وتنفيذ ما تبقى من الاتفاقيات السابقة...وتحذر من مغبة استغلال الاتفاق لفرض إجراءات تراجعية وعلى الخصوص تعديل مدونة الشغل لتكريس المزيد من الهشاشة في الشغل والاجر وتمرير مشروعي قانون الاضراب وقانون النقابات. وتنادي بالمناسبة الى تعزيز الوحدة النقابية للتصدي للتراجعات القانونية، المبرمجة من طرف الدولة، للحفاظ على المكتسبات وتحسين أوضاع المعيشية للشغيلة.

4 - تنوه بالمبادرات النضالية للجبهة الاجتماعية المغربية ضد الغلاء والقمع والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع وكافة المبادرات النضالية الوحدوية. وفي هذا الإطار تدعو الكتابة الوطنية جميع المناضلين والمناضلات وكافة فئات الشعب المغربي الى التعبئة والحضور بكثافة في المسيرة الوطنية التي دعت الى تنظيمها الجبهة الاجتماعية المغربية يوم الاحد 29 ماي 2022 على الساعة 11 صباحا بالدار البيضاء انطلاقا من ساحة باب النصر تحت شعار " **مناهضة الغلاء والقمع والتطبيع**".

5 - تدين بكل قوة جريمة اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة على يد جيش الاحتلال الصهيوني ، والتي تندرج في إطار الحرب الإرهابية الاجرامية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني لتركيعه وللقضاء على مقاومته والاستلاء على ما تبقى من أراضيه عبر الاستيطان والتهويد والتهجير في ظل الدعم المتواصل من طرف الدول الامبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وتواطؤ الأنظمة العربية المطبعة وصمت وتواطؤ المنتظم الدولي.

وتجدد تضامنها مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه وعودة اللاجئين وبناء دولته الوطنية الديمقراطية العلمانية على كافة أراضي فلسطين وعاصمتها القدس.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

عمال الإنعاش الوطني في احتجاج وطني على الاقصاء والحكرة

أصدر المكتب الوطني للنقابة الوطنية لعمال وعاملات الإنعاش الوطني المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل ،بيانا على إثر نتائج ومخرجات الحوار الاجتماعي الأخير (30 أبريل 2022) وصفها بالمبهمة المعالم، وأنهم كفئة عمال وموظفي الإنعاش الوطني انتظروه بفارغ الصبر للتخلص من بعض المعاناة والتهميش، لكنهم اصطدموا بالتأجيل والتماطل في تلبية مطالبهم التي عمرت طويلا على رفوف أرشيف وزارة الداخلية منذ ستينات القرن الماضي. وأكدت شغيلة الإنعاش في بيانها أنها كطبقة عاملة أصبحت واعية بحقوقها الشرعية ومؤمنة بأحقيتها بالقوانين الشغلية ، ومتشبثة بتنظيمها النقابي. كما أكدت على مواصلة النضال من أجل رفع الحيف والحكرة والدونية عن آخر عامل إنعاشي. وعليه قرر المكتب الوطني للنقابة الوطنية لعمال وعاملات الإنعاش الوطني تنظيم وقفة احتجاجية وطنية ممركزة يوم السبت 21 ماي 2022 على الساعة 12 زوالا أمام مقر البرلمان المغربي.

شغيلة القطاع في مواجهة المصير المجهول للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية

دقت النقابة الوطنية للاستشارة الفلاحية ناقوس الخطر إزاء المصير المبهم الذي ينتظر المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية. واستنكرت النقابة من خلال بيان صادر لها يوم الخميس 12 ماي 2022، الغياب التام للمدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية. وطالبت وزير الفلاحة بتحمل مسؤوليته والتدخل العاجل لإنقاذ هذه المؤسسة من الإفلاس. و كان المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية قد راكم عدة أزمات مالية وتدبيرية بسبب ما وصفه البيان بهدر فظيع للمال العام من طرف المدير العام وسوء التدبير وعدم احترام القانون... وطالبت بتدخل المجلس الأعلى للحسابات من أجل فتح تحقيق دقيق ومحايد في ظل الصمت المريب للوزارة الوصية في ظل ضبابية المصير. وطالبت النقابة كذلك بضرورة التواصل بوضوح في شأن مستقبل ومصير المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية حفاظا على مكتسبات الشغيلة في هذا القطاع، وضرورة إشراك النقابة في اتخاذ القرار بشأن التحولات التي قد تطرأ على هذه المصلحة.

ومن أجل هذا، سطرت النقابة الوطنية للاستشارة الفلاحية التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، برنامجا نضاليا احتجاجيا ينطلق يوم الخميس 2 يونيو 2022 بوقفة احتجاجية أمام وزارة الفلاحة ثم بعده خوض إضراب وطني على مستوى المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية يوم الخميس 9 يونيو2022

قطاع الماء / تداعيات سلبية للتدبير المفوض على حقوق العمال

فوضت إدارة المكتب الوطني للماء والكهرباء - قطاع الماء - تدبير مراقبة صهاريج الماء لشركة مناولة لا تحترم أدنى الحقوق الشغلية المكفولة. وبهذا الإجراء الذي تم بموجبه تفويت قطاع حيوي لشركة مناولة يكون قد تعرض أكثر من 100 عامل بالإقليم إلى جشع ومزاجية الرأسمال الفردي الخاص، وبموجبه كذلك سيتم الدوس على مجمل الحقوق الشغلية الأساسية وتكريس الهشاشة وخدمة الرأسمال على حساب مصالح الطبقة العاملة.

فقد تفاجأ العمال بأنهم إزاءعقود هي أقرب إلى صكوك عبودية وإذعان منه إلى عقود شغل تحفظ كرامتهم وعيشهم.. فرفضوا توقيعها، فأسسوا مكتبا نقابيا للدفاع الذاتي عن مصالحهم المادية والاجتماعية لكن سرعان ما تم طرد الكاتب العام لترهيب البقية، مما دفع بالعمال إلى رفع شكاية لدى المديرية الإقليمية للتشغيل يوم الثلاثاء 10 ماي 2022. ومن بين المطالب الآنية للعمال:

- تحديد ساعات العمل حيث تمتد حاليا إلى 12 ساعة يوميا 7./7
- تطبيق الحد الأدنى للأجور حيث لا يتقاضون الآن الا 1300 درهم شهريا.
- لا يتمتعون بالحق في العطلة السنوية وعطل الأعياد الدينية.
- لا يستفيدون من التعويض عن الساعات الإضافية (4 ساعات في اليوم).
- لا يستفيدون من منحة الأقدمية.
- غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- غياب مراقبة شروط العمل.

الفقيه بن صالح

عمال توزيع مياه السقي ومحنة الهشاشة

نظم عمال توزيع مياه السقي بالوساطة اعتصاما احتجاجيا يوم الخميس 12 ماي 2022 من أجل المطالبة بتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية المتأزمة والتي تتسم بالهشاشة جراء الآثار السلبية لسياسة التشغيل بالتدبير المفوض.

ويطالب عمال السقي بالفقيه بن صالح المنضوون تحت لواء الكنفدرالية الديموقراطية للشغل بعدة مطالب اجتماعية وشغلية أهمها تمكين العمال من بيانات الأجرة الشهرية وأداء مستحقات العطل السنوية وتمكينهم من أرقام عقود التأمين عن حوادث الشغل وتسليم ورقة أداء الأجور وشواهد العمل.

وقد سبق أن تم عقد اجتماع للجنة الإقليمية بمقر عمالة الفقيه بن صالح، للبحث والمصالحة تدارس مجموعة من النقاط المطلبية لهذه الفئة العمالية، بحضور ممثلي العمال وممثلي شركة "كروني" والمدير الإقليمي للتشغيل وممثل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث لازالت عدة مطالب والتزامات لم تجد طريقها الى التنفيذ خصوصا وان افة الجفاف وتحكم وكالة الحوض المائي لام الربيع في عملية تزويد مياه السقي يحول دون صرف اجورهم وكذا فقدان الشغل.

هذا وأقر ممثلو المكتب الجهوي عن عجزهم على إيجاد بدائل لتشغيل العمال في أنشطة أخرى ذات الصلة. وبهذا الصدد يتشبث الاتحاد المحلي ل ك د ش والعمال بمطلب مراجعة وتعديل دفتر التحملات من أجل رفع الحيف الذي يطال العمال من طرف كل الشركات والصفقات السابقة، وطالبوا بطرح الملف على اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة بحضور المسؤولين المركزيين بالوزارات المعنية والأجهزة النقابية من أجل إيجاد حل ناجع ومنصف لموزعي مياه السقي في كل المناطق التي تعيش نفس المعاناة بالنظر للدور الحيوي الذي تلعبه خصوصا في ظل الجفاف وندرة المياه.

ملاحظات شبكة "تَقَاطُع" حول الاتفاق الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2022

طيلة الفترة الممتدة بين 24 فبراير و30 أبريل 2022، جرت جولة جديدة من الحوار الاجتماعي بين الحكومة المغربية والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا وممثلي الباطرونا. وبالنظر للظروف الاستثنائية الراهنة المتميزة بالآثار الوخيمة لجائحة كوفيد19 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد وتفاقم البطالة وتدهور القدرة الشرائية للمأجورين ولعموم الكادحين من جراء الارتفاع الرهيب لأسعار المواد والخدمات الأساسية، فقد علقت الشغيلة آمالا كبيرة على نتائج هذا الحوار لتحسين أوضاعها وتلبية مطالبها العالقة منذ سنوات. كما تتبعت شبكة "تَقَاطُع" للحقوق الشغلية مختلف مراحل الحوار الاجتماعي وحللت محتوى الاتفاق الصادر عنه والمؤرخ في 30 أبريل 2022، وسجلت بشأنه الملاحظات التالية:

إن الاتفاق المذكور لم يستجب لأغلب المطالب التي رفعتها المركزيات النقابية المشاركة في الحوار الاجتماعي، والمتعلقة بتحسين القدرة الشرائية عبر زيادة ملموسة في الأجور والمعاشات واحترام الحريات النقابية مع إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي والمصادقة على الاتفاقيات الدولية للشغل ودعم جهاز تفتيش الشغل وتنفيذ ما تبقى من الاتفاقات السابقة.

إن أجواء التذمر والخيبة التي خيمت على مختلف مواقع الإنتاج والإدارات والمؤسسات العمومية، بعد توقيع محضر 30 أبريل 2022، نابعة من إحساس أغلب أجراء القطاعين العام والخاص بكونهم خارج هذا الاتفاق الذي تجاهل مطالبهم الأساسية برفع الأجور والترقية والحماية الاجتماعية وتحسين شروط العمل ...

تعرض محضر الاتفاق للحشو والإطناب (14 صفحة!)، حيث تم شحنه بإجراءات جد ثانوية لن يكون لها وقع كبير على أوضاع الشغيلة، وقد جرت العادة أن تصدر الحكومة في شأنها قرارات وزارية أو مراسيم دون أن تكون موضوعا لتفاوض مع النقابات. مثلا: إقرار رخصة الأبوة مدتها 15 يوما لن يستفيد منها الأجير سوى مرة أو مرتين في الحياة بالنظر لانخفاض الخصوبة وتقلص حجم الأسر، وكذا زيادة 64 درهما في الشهر في التعويضات العائلية بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس لن تهم سوى نسبة قليلة جدا من المأجورين. فكم يمثل المأجورون الذين لهم 4 أو 5 أو 6 أبناء؟ إنهم يمثلون، على التوالي، في القطاع الخاص: (13.9% و9.4% و6.4%) وفي القطاع العام: (11.1% و5.5% و3.3%).

رغم التنصيص في مقدمة الاتفاق على أن مسألة التشغيل ضمن الملفات الاجتماعية المطروحة على طاولة الحوار الاجتماعي فإن الاتفاق الأخير لم يشر إلى أية إجراءات فعلية لمحاربة البطالة الجماهيرية وخصوصا وسط الشباب وحاملي الشواهد.

مجموعة من المطالب النقابية أحيلت في نص الاتفاق على "مفاوضات" لاحقة غير مضمونة النتائج (مثلا: الزيادة العامة في أجور القطاع العام)، أو أجلت إلى مواعيد بعيدة دون تحديد طريقة تنفيذها (مثلا: توحيد الحد الأدنى للأجور).

إن الزيادة الهزيلة المعلنة في الحد الأدنى للأجور لا تراعي مستوى التضخم المتراكم منذ سنوات والغلاء الفاحش المسجل في الفترة الأخيرة في أسعار المواد والخدمات الأساسية. لذا كان يجب التنصيص على إعادة إقرار السلم المتحرك للأجور والأسعار ومراجعة الأجور سنويا وفقا لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

مجموعة من الالتزامات الواردة في الاتفاق الجديد هي في الحقيقة التزامات قديمة وردت في اتفاقات سابقة ولم تنفذها الحكومة والباطرونا. والأفظع من ذلك أن توحيد الحد الأدنى للأجور الذي كان يفترض تحقيقه في أفق 2013 بمقتضى اتفاق 26 أبريل 2011، أعيد إدراجه في الاتفاق الجديد مع إرجاء تحقيقه إلى سنة 2028. أي أن فترة الانتظار التي حددت في 3 سنوات ابتداء من 2011 تم تمديدها إلى 18 سنة. (2028-2011)

بعض النقاط الإيجابية الواردة في هذا الاتفاق يلفها الغموض من حيث أجرأتها في المستقبل. مثلا: بأية نسبة سنوية سيتم تحقيق توحيد الحد الأدنى للأجور في

القطاع الخاص في أفق 2028؟ ما هي نسب وأشطر الضريبة على الدخل المقترحة في قانون المالية 2023؟ كيف سيتم إلزام 100 مقاولة سنويا بإبرام اتفاقيات جماعية للشغل؟ ما هي نسبة ومبلغ معاش الشيخوخة عند تخفيض شرط الاستفادة من 3240 إلى 1320 يوم اشتراك؟

إن تخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3240 إلى 1320 يوم اشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يبدو إيجابيا، لولا أنه يخفي جوهر المشكل المطروح منذ سنين والمتمثل في كون آلاف العاملات والعمال يفاجؤون عند بلوغهم سن التقاعد بعدم توفرهم على شرط الاستفادة (3240 يوما). وهنا تطرح مسؤولية أجهزة تفتيش الشغل ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فضلا عن القضاء. وكان الأجدر إيجاد صيغة لتمكين هؤلاء العمال والعاملات من معاش يحفظ كرامتهم بدل إلزامهم بالعمل لسنوات إضافية أو سحب مبلغ الاشتراكات الهزيلة.

الصيغة المعتمدة في فقرة "إصلاح أنظمة التقاعد" اعتمدت لغة العموميات دون طمأنة المأجورين حول الحفاظ على مكاسب التقاعد. ويخشى أن اعتماد الغموض في هذه الفقرة يهدف إلى استفراد الحكومة بتأويل "الإصلاح" على أنه مزيد من تمديد سنوات العمل والرفع من الاقتطاعات وتخفيض المعاشات...

بخصوص المؤسسات والمقاولات العمومية التي توجد فعليا خارج مراقبة الحكومة، لم يتم تحديد آليات أجرأة اتفاق 30 أبريل 2022 بالنسبة لمستخدميها، سواء فيما يتعلق بالأجر الأدنى أو إحداث درجة جديدة أو ما يهم التفاوض مع النقابات القطاعية وإبرام اتفاقات جماعية للشغل...

الاتفاق الحالي تجاهل أيضا العديد من المطالب والملفات القطاعية والفئوية وضمنها ملف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وعددهم 102.000 والذين يستبعد تلبية مطلبهم الأساسي في إطار "الحوار القطاعي". هذا المطلب المتمثل في الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية كخطوة لإلغاء التعاقد في الوظيفة العمومية أي إلغاء الفصل 6 مكرر الذي أضيف للقانون الأساسي للوظيفة العمومية بتاريخ 18 فبراير 2011.

بصدد المحور المعنون ب "استكمال الترسانة القانونية لتشريعات العمل وملاءمتها مع سوق الشغل الوطنية والدولية".

بالنظر للظروف الراهنة المتميزة بتشديد الاستغلال وتدهور ظروف العمل، كانت الشغيلة المغربية تنتظر ملائمة التشريعات المحلية مع معايير الشغل الدولية بدء بضمان الحريات النقابية وإقرار أجر عادل يضمن الكرامة للعامل ولأسرته وحماية صحة وسلامة العاملات والعمال ضد الأخطار المهنية وضد انتشار الأوبئة والحفاظ على الاستقرار المهني وتشديد الإجراءات العقابية ضد المشغلين المنتهكين لقانون الشغل. والحال أن مشاريع القوانين المشار إليها في المحور السادس من هذا الاتفاق تنذر بأن المقصود ب"الملائمة مع سوق الشغل" هو تكريس هشاشة الشغل وإضفاء الشرعية القانونية على الانتهاكات العديدة لحقوق العاملات والعمال فضلا عن التضييق القانوني على الحريات النقابية وعلى حق الإضراب.

إن الهدف من تعديل مدونة الشغل هو الإجهاز على بعض الضمانات القانونية التي تضمن استقرار العمل وحرية ممارسة العمل النقابي. ونخشى أن تكون المواد التالية مستهدفة: المادة 16 التي تقيد العمل بالعقدة المحدودة المدة، والمواد 66 إلى 71 التي تقيد التسريح الجماعي للعمال وإغلاق المقاولات، والمادة 496 التي تحدد حالات تشغيل عمال من طرف "مقاولات التشغيل المؤقت" للقيام ب"أشغال غير دائمة"، والمادة 414 التي تلزم السلطة بتسليم وصل الإيداع فورا للنقابات عند تأسيسها أو تجديد مكاتبها النقابية، إلى غيرها من المواد المشابهة.

إن ملائمة قانون الشغل مع تحولات سوق الشغل بهذا المعنى، مطلب من مطالب الباطرونا التي تهدف إلى تكريس التراجعات الحالية العديدة على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة.

بخصوص "مراجعة منظومة التنقيط والتقييم": يسود تخوف مشروع وسط الموظفين من أن التعديلات المقترحة من طرف الحكومة تستهدف بعض مكاسبهم وضمنها الحق في الترقية بالأقدمية.

بعض الالتزامات السابقة التي لم يتم تنفيذها من طرف الحكومات المتعاقبة اختفت تماما في الاتفاق الجديد. وهكذا لم يتم التنصيص، مثلا، على المصادقة على اتفاقية الشغل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي المنافي لحق الإضراب.

ومن أغرب ما تضمنه اتفاق 30 أبريل 2022 الفقرة المعنونة ب "التزامات الاتحاد العام لمقاولات المغرب" والتي تنص في جوهرها على التزام الباطرونا بتطبيق الحد الأدنى للأجور (!) والتصريح بالعمال أدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (!)... والحال أن الأمر يتعلق هنا بمقتضيات قانونية تدخل في النظام العام وملزمة للجميع بقوة القانون وغير مشروطة بتوقيع هذا الالتزام ضمن بنود الاتفاق الاجتماعي.

إن وجود هذه الفقرة يفضح واقع الحال بالمغرب ويؤكد من جديد على إنكار قانون الشغل من طرف أغلب المشغلين، وذلك على الرغم من توسل مصالح وزارة الشغل لهم. فهل كان "لزاما" أن تؤكد الباطرونا "حسن نيتها" بالتوقيع على الالتزام بتنفيذ هذه المقتضيات القانونية (!)؟

استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الشعبية

تتسبب السياسات الرأسمالية المتوحشة التي تنهجها الطغمة المخزنية الحاكمة وتداعيات كورونا وموجات الغلاء الخطيرة الناتجة عن الارتفاعات المتتالية لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والمحروقات في تعميق المعاناة اليومية للجماهير الشعبية مع الفقر والبطالة والامراض وكل مظاهر البؤس الاجتماعي. فتكفي الإشارة الى بعض الأرقام كمؤشرات لندرك حجم المآسي التي تعيشها الجماهير: فالمغرب لازال يحتل المرتبة 123 في التصنيف العالمي للتنمية البشرية وحوالي 60./. من المغاربة يعيشون في الفقر أي حوالي 22 مليون منهم 8 ملايين يعيشون تحت خط الفقر. وحوالي 80./. من المغاربة لا يتوفرون على الضمان الاجتماعي. و2.5 مليون طفل مغربي دون تعليم. و150 ألف اسرة حسب وزارة الإسكان لازالت تسكن دور الصفيح التي تغيب فيها ابسط شروط الكرامة البشرية. كما ان حوالي مليون عامل مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقدوا عملهم في بداية انتشار جائحة كورونا ناهيك عن الملايين غير المسجلين في الصندوق والمشتغلين في القطاع غير المهيكل في غياب أي دعم حكومي وبدائل لضمان مورد العيش.

ان هذا الواقع يفند ادعاءات للنظام المخزني وابواقه حول الدولة الاجتماعية والتنمية البشرية وحقوق الانسان والتي ماهي في الحقيقة سوى شعارات وادعاءات كاذبة للتغطية عن سياسة طبقية متوحشة تمارس في حق الجماهير الشعبية من خلال تفقيرها ونهب ثروات البلاد وسرقة الممتلكات وخوصصتها وكذا الاموال العمومية وتهريب جلها للخارج واغراق البلاد في الديون... كل هذا يتم في ظل سيطرة البرجوازية الاحتكارية الريعية المفترسة على مختلف أجهزة الدولة وتوظيفها في تحقيق مصالحها.

أرقام الواقع تكذب ادعاءات النظام حول الدولة الاجتماعية

تتسبب السياسات الرأسمالية المتوحشة التي تنهجها الطغمة المخزنية الحاكمة وتداعيات كورونا وموجات الغلاء الخطيرة الناتجة عن الارتفاعات المتتالية لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والمحروقات في تعميق المعاناة اليومية للجماهير الشعبية مع الفقر والبطالة والامراض وكل مظاهر البؤس الاجتماعي. فتكفي الإشارة الى بعض الأرقام كمؤشرات لندرك حجم المآسي التي تعيشها الجماهير: فالمغرب لازال يحتل المرتبة 123 في التصنيف العالمي للتنمية البشرية وحوالي 60./. من المغاربة يعيشون في الفقر أي حوالي 22 مليون منهم 8 ملايين يعيشون تحت خط الفقر. وحوالي 80./. من المغاربة لا يتوفرون على الضمان الاجتماعي. و2.5 مليون طفل مغربي دون تعليم. و150 ألف اسرة حسب وزارة الإسكان لازالت تسكن دور الصفيح التي تغيب فيها ابسط شروط الكرامة البشرية. كما ان حوالي مليون عامل مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقدوا عملهم في بداية انتشار جائحة كورونا ناهيك عن الملايين غير المسجلين في الصندوق والمشتغلين في القطاع غير المهيكل في غياب أي دعم حكومي وبدائل لضمان مورد العيش.

ان هذا الواقع يفند ادعاءات للنظام المخزني وابواقه حول الدولة الاجتماعية والتنمية البشرية وحقوق الانسان والتي ماهي في الحقيقة سوى شعارات وادعاءات كاذبة للتغطية عن سياسة طبقية متوحشة تمارس في حق الجماهير الشعبية من خلال تفقيرها ونهب ثروات البلاد وسرقة الممتلكات وخوصصتها وكذا الاموال العمومية وتهريب جلها للخارج واغراق البلاد في الديون... كل هذا يتم في ظل سيطرة البرجوازية الاحتكارية الريعية المفترسة على مختلف أجهزة الدولة وتوظيفها في تحقيق مصالحها.

اعتقال الرفيق محمد الدليمي بسبب تضامنه مع ضحايا مافيا العقار

لا زالت ساكنة دوار «لخباب" بمقاطعة سيدي مومن بعمالة البرنوصي بالدار البيضاء مستمرة في تنظيم الوقفات الاحتجاجية على هدم مساكنها وتشريدها من طرف السلطات المخزنية لفائدة أحد لوبيات العقار المشهورين.

فبعد أعمال الهدم، الذي تعرضت لها، أكثر من 200 براكة، وذلك يوم أمس الخميس واليوم الجمعة، من طرف قائد المنطقة، مستعينا بتعزيزات القوات العمومية وجدت المئات من الأسر نفسها فجأة في العراء بدون أي مأوى. وعندما احتجت على مأساتها تعرضت للقمع من طرف جحافل القمع المخزنية.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي، احتجت على عملية الهدم التي استهدفت دوار لخباب تم خلالها اعتقال الرفيق محمد الدليمي رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي ، الذي أطلق سراحه لاحقا بعد احتجاج أعضاء الجمعية وسكان دوار لخباب".

نضالات حركة المعطلين متواصلة من اجل الحق في الشغل والتنظيم

أصدر المجلس الوطني للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بيانا بتاريخ 10 ماي 2022 يعلن فيه تشبثه بالحق في الشغل والتنظيم ويطالب فيه بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم المناضل محمد الاحمدي مناضل الجمعية وبفتح حوار مركزي جاد ومسؤول على أرضية المذكرة المطلبية للجمعية. ويدين المجلس الوطني كل اشكال القمع في حق مناضلي/ات الجمعية بين جرير وتازة و تماسينت وغيرها.

وأعلن المجلس في ذات البيان عن تخليد ذكرى استشهاد الرفيق مصطفى الحمزاوي في 15 ماي 2022 بتازة تحت شعار "الحقيقة كل الحقيقة في اغتيال الشهيد مصطفى الحمزاوي والكشف عن قبره ومعاقبة الجناة".

وفي هذا السياق أصدرت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بتازة بيانا بتاريخ 13 ماي 2022 يعتزفيه باحتضان مدينة تازة لمحطة تخليد ذكرى استشهاد الرفيق مصطفى الحمزاوي واستعدادها للتفاعل مع كل المبادرات النضالية الهادفة الى تعزيز النضال المشترك والوحدوي ضد البطالة داعية كل الشباب والشابات حاملي الشهادات المعطلين الى الالتحاق بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وتوسيع قاعدتها وتجذير نضالاتها في افق فرض سياسة اجتماعية في مجال التشغيل.

ولم يفت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي ادانتها المطلقة لسياسة التشغيل الطبقة وتضامنها مع نضالات الجمعية الوطنية مطالبة الدولة ومؤسساتها المعنية بالتشغيل بفتح حوارات مع الجمعية والتفاعل الإيجابي مع مطالبها المشروعة في الشغل والتنظيم.

قراءة في الوضع السياسي بالمغرب

يوسف آحا

اي حديث عن الوضع السياسي الراهن بالمغرب فهو عبارة عن تداخلات متعددة الاطراف تساهم بشكل أو بآخر في تأتيت هذا المشهد، لكن مع ذلك يبقى مركز تقلها واحد يمعنى اكتر دقة هو التحكم الفردي المطلق للمؤسسة الملكية في صنع القرار السياسي المرتبط بماهو اقتصادي اجتماعي وتقافي...

هذا يعلل وبشكل صريح أن المغرب مر من أزمات في التدبير السياسي مند الاستقلال الشكلي النتي لازال يعيشها لحدود اللحظة الراهنة ويحصد نتائجها الشعب المغربي المتموقع مصالحه خارج اجندات النظام المخزني التبعي ليستفيق الشعب المغربي وكل مرة على ايقاع توالي الازمات مما يجعل واقعه أكثر تأزما من ذي قبل بالرغم من الشعارات الرنانة المرفوعة كسبيل المتال وليس للحصر الانتقال الديمقراطي، الجهوية المتقدمة والتنمية المستدامة...او بمبادرات مغشوشة في عديد من المجالات تفتقر الى ادنى حد من المصداقية وتقابل برفض شعبي عارم من هنا ندكر فشل النموذج التنموي هدا ما اعلنه نظام المخزن بداته رسميا،ادا نظرنا لواقع الأزمة السياسية بأسبابها وتداعيتها فهي ليست وليده الظرفية الحالية طبعا، وليست كدلك رهينة بخيارات مرحلية معينة او محددة.وبالتالي فهي نتاج صيرورة تاريخية من التطورات والتفاعلات وحصيلة من التراكمات ونتاج حي عن تجارب تخضع لتوجيهات تخدم بالدرجة الاولى الراسمالية العالمية ويستفيد منها نظام المخزن التبعي للحفاظ عن مصالحه ومصالح من يدور بفلكه من بورجوازية محلية وكبار التجار والملاكين العقاريين.... وهدا سيودي بنا حتما لتدبير موسوم بالصراع والإقصاء والقمع المباشر تارة كما يقع الان اوالتراضي والاحتواء تارة أخرى ان ضعفت موازين قوى المخزن وتقوى الفعل النظالي للجماهير الشعبية كما وقع ابان فترة المد الشعبي بقيادة حركة 20 فبراير وقواها الداعمة من هنا لا يمكن مقاربة الواقع السياسي المغربي مقطوعا عن مسبباته والعوامل التي أفرزته .. بل لابد من الوقوف عندها، أو بعض منها، لمعرفة حجم الفعل التاريخي في الراهن السياسي.

من هنا سنكتفي للاحاطة بمر منه المغرب مند الامس القريب سنة 2011 المتعلقة بالانتفاضة الشعبية التي هزت اركان النظام وبعترت كل الاوراق وقلبت الخريطة السياسية التي كانت ترسم بدار المخزن لاخراجها (تهيء حزب الاصارة والمعاصرة)

اد رفعت حركة 20 فبراير انداك شعارات بمطالب اجتماعية واقتصادية ببعد سياسي استقلال القضاء وحرية الإعلام والعدالة الاجتماعية والتي لم يكتب لهدا الحلم وهدا الحدث المتميز الدي لم يشهده المغرب مند التمانينات ان يكتمل والفشل في تحقيق الآمال بالديمقراطية والحرية الموعودة، التي أتت بها الانتفاضة في غمرة الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية والمغاربية.

وعلى مدى أشهر اقتربت من العام توالت الاحتجاجات المنظمة مستقطبة فئات متضررة من دولة المخزن وحررت الفضاء العام ورفعت مطالب جذرية بالتغييير،اهمها الفصل بين الثروة والسلطة، واستقلال القضاء وحرية الإعلام والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة واحترام حقوق الإنسان، حيت كان المشاركون بالآلاف ومن مشارب فكرية وسياسية وايديولوجية متعددة، إسلاميون وعلمانيون وحقوقيون ومستقلون، انخرطوا في تنسيقيات للحركة بمدن وجهات البلاد، وتوحدوا تحت لافتات محاربة الاستبداد والمطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.تراجع عدد المشاركين في المظاهرات وضعفت الحركة، وإن لم يخفت وهجها السياسي، وقوة مطالبها المتصلة بقضايا الديمقراطية.

ليأتي فيما بعد خطاب 9 مارس، في اطار المناورة وسرقة مكتسبات بدايات السيرورة التورية ببلادنا اضافة لاسباب اخرى- لن نركز عنها هنا-

لكن المسيرات والاشكال الاحتجاجية لم تتوقف، وتصاعدت وتيرة الاعتداء على حرية التظاهر السلمي بعدما تم فرضه شعبيا ما أدى إلى احتدام الوضع واعتقال المتظاهرين وتقديمهم إلى القضاء في اطار اعادة ترتيب الاوراق وتتبيت السيطرة على الاوضاع.الشيء الدي سيعطي الدستور الممنوح والمرفوض شعبيا انطلاقا من تزوير الاستفتاء.وبعدها ستجرى انتخابات مفبركة تمنح لتيار الاسلام السياسي المخزن الوصول للحكومة بتوجهات تحافظ عن مصالح الدولة العميقة مما سهل له الفوز بولاية تشريعية تانية.وسيستمر النظام في اجرأة العديد من السياسات التصفوية(القضاء على صندوق التقاعد،العمل بموجب عقدة في عديد من مجالات التشغيل...) الى حدود 2016 ستتجدد الانتفاضات خاصة بالريف الابي او مايطلح عليه "حراك الريف" بعد مقتل الشاب محسن فكري، الذي قضى في مشهد مأساوي و انتقامي،ومن تم والمغرب على صفيح ساخن ممتلة في احتجاجات متواصلة ضد غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، وضد ناهبي المال العام، وضد استمرار الاعتقال السياسي والإفلات من العقاب وانضمام جميع فئات الشعب المغربي لحملات المقاطعة الاقتصادية التي طالت شركة الماء المعدني "سيدي علي"، وشركة "دانون سنترال" للحليب ومشتقاته، وشركة المحروقات "أفريقيا غاز" في مواجهة مباشرة مع الراسمال العالمي و رعاياه الاوفياء بالمغرب ودلك سنة 2018.وانطلقت الاحتجاجات الشعبية في مناطق نائية لسنتي 2018 و 2019 ظلت لعقود تعاني من الإقصاء والتهميش، مثل جرادة و ورزازاتودمنات وزاكورة....مع انتشار بؤر التوتر فرضت عن المخزن اللجوء لمقارب. قمعية لامتيل لها إلى عبر الاعتقالات والمحاكمات الصورية وإصدار الأحكام القاسية في حق النشطاء، ضمن رسائل واضحة ومشفرة للردع والترهيب.أمام كل هدا الوضع بعنوانه العريض هو الاحتقان، اعلن رئيس الدولة بفشلالنموذج التنموي ونصب لجنة لإعداد تصور نموذج تنموي جديد فوقية كما العادة وتكرس الاستبداد والتحكم لكن الهجوم القمعي لم يتوقف ولم تهدأ، بمتابعة عدد من المدونين والصحفيين المستقلين والطلبة والأساتذة والمعطلين.....

انطلاقا من النتائج التي أفرزتها انتخابات 8 شتنبر للسنة الماضية 2021 التي تميزت بتهافت الدولة المغربية على اطفاء الشرعية والصدارة لحزب اداري مرتبط اساسا بالتكنوقراط مستعملا كل الوسائل لمعاقبة حزب العدالة والتنمية الرجعي بعدما استنفد كل مقوماته لضمان حضوره ضمن "الاغلبية الحكومية" هدا دليل على ان الوضع السياسي بالمغرب متحكم فيه (فتح الكاف) وبالتالي فلاجديد يدكر ضمن التوجهات الكبرى للنظام المخزني المعرقل لأي تقدم سيحصل ويستفيد منه الشعب المغربي المقهور مع العلم ان من يمتل الاغلبية الحكومية الان هي صنيعة مخزنيه من مقادير تهيء بمطابخ خارج اسوار "الاحزاب" (التجمع الوطني للأحرار والاصالة والمعاصرة) وحزب الاستقلال (المحسوب على الكتلة الديمقراطية) الذي تم دمجه ضمن طاحونة المخزن في خضم تطور الصراع الطبقي،لتبقى الاشارات والرسائل واضحة حول الصدارة للمشهد الحزبي والذي وان كان يعلن نفسه حاملا لأفكار "ليبرالية" في احسن الاحوال إلا أنه لم يثبت يوما وبنية مسبقة مصلحة الطبقات الشعبية فوق كل اعتبار بل هدفها المصالح المشتركة المرتبطة طولا وعرضا بمصالح البورجوازية.

لتستمر هده الحكومة الفاقدة لاي شرعية شعبية لنهج نفس السياسات الطبقية وفقا للتوجهات النيولبيرالية المتوحشة مستهدفة ابناء الجماهير الشعبية عبر اقرارها تحديد سن ولوج مهنة التعليم في 30 سنة مؤكدة أنها تتعامل مع جيش حاملي الشواهد المعطلة كأرقام مجردة ولا يهمها البتة حق هذه الفئة العريضة في الشغل والعيش الكريم ،هدا القرار المشؤوم يعكس فقط الطبيعة اللاشعبية واللاديمقراطية للدولة المخزنية التي عانى ولايزال يعاني من ويلاتها قاعدة واسعة،ولعل النزول الجماهيري في ذكرى تخليد 20 فبراير المجيدة والتعبير عن رفض خيارات الدولة في عديد من القضايا كارتفاع الاسعار واستنزاف القدرة الشرائية وفرض جواز تلقيح ضد فروس كرونا على المواطنين/ت في الحياة العامة ومايقابله من مقاربة قمعية متسلطة تستهدف جميع الاصوات المناهضة والزج بالمئات في السجون عبر محاكمات ومتابعات بتهم واهية ويمكن القول انها صارت متداولة ومآلوفة لدى الجميع لتحكم الدولة قبضتها وتشديد الخناق على الحريات العامة في غياب اي جواب على الازمة وتداعيتها المؤدية ضريبتها عل كاهل الشعب برمته والطبقة العاملة والكادحين على وجه الخصوص.

فمند 24 فبراير الى حدود 30 أبريل 2022، تميزت بجولة من الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية وممثلي عن الباطرونا،هدا الحوار الدي يدخل في سياق" السلم الاجتماعي " للحيلولة عن كبح الهزات الجماهيرية ولجم نضالات الطبقة العاملة ليتم التواطؤ بين البيروقراطيات النقابية والباطرونا ورعيها المخزن ليتبخر الجبل ويعطي فأرا وينتهي باتفاق الدل المغشوش ولم يأتي بجديد اعتبارا ان مجموعة النقط الواردة فيه كانت من ضمن اتفاق ابريل 2011 لاجل تسويتها خلال 2013 اضافة الى الضبابية في نقط اخرى ماعدا رفع نسبة الدعم المقدم للنقابات، هدا كله لن يجيب عن تطلعات الطبقة العاملة وباقي الطبقات الشعبية والفارق هنا عليها تنظيم نفسها بنفسها لتخوض نضال مرير وطويل الامد ضد الاعداء الطبقيين.

وفي سياق اخر فالوضع بالمغرب وبحكم تبعيته للدوائر الامبريالية العالمية فالأوضاع العامة بالبلاد تتأثر بالمحيط الدولي والمتغيرات الاقليمية، والابرز هنا الحرب الروسية الاكرانيا لها تداعيات جيو سياسية واقتصادية ، خاصة وان المرحلة هي مرحلة الفشل في تدبير تبعات و آثار جائحة كورونا ، فالتذبذب الحاصل في أسعار النفط والغاز في العالم، وفي سوق الذهب، والبورصات العالمية الكبرى وما يحيلنا ان الاقتصاد المغربي ليس بمنأى عن هذه التداعيات ، إذ أن الراهن الان بمثابة رسم خريطة دولية جديدة يسير نحوها العالم الى تعدد الأقطاب، فهذه المتغيرات الدولية سترخي بظلالها على المغرب الذي لن يتأثر وحده من هذه الحرب المدمرة لان روسيا واوكرانيا خاثة انهما من أكبر دول العالم في إنتاج الحبوب، وهذا ادى إلى ارتفاع أسعارها في السوق الدولية وكذلك ارتفاع أسعار البترول والمواد الأساسية، مما سيؤثر بشكل كبير في ارتفاع كلفة الدعم مما سيعطي الفرصة للنظام بالمغرب رفع يده على كل اشكال الدعم وتمصله من كل مسؤوليات اتجاه الشعب(ارتفاع اسعار المحروقات) بمبرر الحرب مما ينتج عنه من عجز في المالية العمومية لسنة 2022 بناءا على الفرضيات التي بني عليها قانون المالية بالنسبة لسعر برميل النفط، زيادة على ماشهده الموسم الفلاحي من جفاف.

تدهور الحقوق الاجتماعية، نتيجة حتمية لطبيعة النظام المخزني الرأسمالي التبعي

تخصص الجريدة ملف العدد لمنظومة الحقوق الاجتماعية ببلادنا. هذه الحقوق التي تشكل رهانا مهما في الصراع الطبقي باعتبارها عنصرا أساسيا في الصراع بين الرأسمال الإمبريالي وتابعه المحلي وخادمهما النظام المخزني من جهة ،والطبقات العاملة والكادحة والفئات الصغرى من الطبقة المتوسطة من جهة أخرى، لأن هذه الحقوق الاجتماعية تعبر عن درجة الاستغلال الرأسمالي لقوة العمل، ويعكس حجم ترسيخها مدى سيرورة النضال ضد الاستغلال، وإن كان الرأسمال يناور بين الحين والآخر حسب موازين القوى في الإقرار بها أو نزع ما اكتسبته الجماهير منها في ظروف معينة. ومن ثمة فالرأسمال لا يعتبرها حقوقا دائمة متأصلة تندرج في إطار الحقوق الضامنة لكرامة الإنسان . ولا تختلف سياسة النظام والرأسمال التبعي في ذلك، فمنظومة حقوق الإنسان في المغرب ظلت مرتهنة لسيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية ومصالحها سواء خلال الحقبة الاستعمارية المباشرة أو في ظل إرساء النظام التبعي بعد الاستقلال الشكلي.

وقد خصصنا ، للموضوع ، في ملفنا هذا ثلاثة محاور كبرى لتحليل هذه المنظومة، بدء بمحور يرصد تطورات المنظومة على المستويين التشريعي والمؤسساتي في ظل النظام التبعي، ثم محور ثان يستجلي منحى تقلص الحقوق الاجتماعية بارتباط مع الازمة البنيوية للقطاع العام، وأخيرا محور ثالث سيقف، حصريا، على بعض جوانب التدهور الفظيع الذي يعرفه قطاع التعليم كنموذج حي وصارخ عن تدهور الحقوق الاجتماعية، مع الإشارة إلى أن ما يسري على هذا القطاع من حيث التحليل والاستنتاج يسري على باقي الحقوق الاجتماعية الأخرى.

لمحة تاريخية عن منظومة الحقوق الاجتماعية لمغرب الاستقلال الشكلي

محمد شويا

ظلت منظومة الحقوق الاجتماعية بالمفهوم العصري في بلادنا مرتهنة لسيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية ومصالحها سواء خلال الحقبة الاستعمارية المباشرة أو في ظل إرساء النظام التبعي بعد الاستقلال الشكلي سنة 1956.

في هذه الورقة سنحاول تتبع واقع وتطورات منظومة الحقوق الاجتماعية على المستويين التشريعي والمؤسساتي في ظل اختيارات وسياسات النظام التبعي من داخل نظام الرأسمالية التبعية المنحطة عبر ثلاثة مراحل كبرى أعقبت الكلونيالية المباشرة :

1 - منظومة الحقوق الاجتماعية في ظل رأسمالية الدولة المنحطة أو مرحلة إرساء النظام التبعي.

2 - منظومة الحقوق الاجتماعية في ظل برنامج التقويم الهيكلي مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي.

3 - منظومة الحقوق في ظل الهجوم النيو ليبرالي المتوحش بعد تقرير السكتة القلبية للبنك العالمي 1995.

1 - منظومة الحقوق الاجتماعية في ظل رأسمالية الدولة المنحطة مرحلة إرساء النظام التبعي:

• منظومة الحقوق الاجتماعية خلال الكلونيالية وما قبلها:

قبل أن نتطرق لمنظومة الحقوق الاجتماعية لمغرب الاستقلال الشكلي يجب ان نذكر بالنظام الاجتماعي ماقبل الكلونيالية والذي كان يستند الى مبدأ التضامن العائلي والحرفي بين المعلم والمتعلم أو بين الفلاحين في العالم القروي عبر الزكوات والأحباس والتعاقدات التقليدية، وإذا كان هذا النظام قد استمر مع استمرار البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المخزنية التقليدية والتي عمل الاستعمار على تكريس كل جوانبها السلبية مثلا إصدار الظهير المخزني خلال ثلاثينيات القرن الماضي الذي يمنع العمال والفلاحين وسائر الأجراء المغاربة من حقهم في التنظيم والحريات النقابية بحجة أن لهم تنظيماتهم الشرعية المتمثلة في أمناء الحرف بالمدن العتيقة والمحكمين التقليديين في البوادي، ففي المقابل ومع نمو علاقات الإنتاج الرأسمالية وتوسعها خلال عشرينيات القرن ، أنشا الاستعمار منظومة حديثة للحقوق الاجتماعية في القطاعين الخاص والعام لكن حصرها في العمال والموظفين الأوربيين وموظفي المخزن دون الأجراء المغاربة الذين تشكلوا كبروليتاريا بئيسة بالمدن الكبرى والساحلية كالبيضاء والرباط واسفي والجديدة والمدن المنجمية كجرادة وخريبكة وتويسيت وميدلت خلال فترة ما بين الحربين (1927/1945)..

في هذه المرحلة أنشئ بشكل تدرجي نظام حقوق اجتماعية يستند الى منطق التأمين الاجتماعي حسب مرجعية القوانين الفرنسية وهو موجه أساسا للجالية الأوربية، وفي هذا الاطار تم إصدار ظهير 25 يونيو 1927 الذي يعوض العمال عن حوادث الشغل ثم لاحقا الأمراض المهنية بظهير آخر في 31ماي 1943.. هذان الظهيران المخزنيان كانا موجهين للأوربيين العاملين بالقطاع الخاص وحرما الأجراء المغاربة من الحماية الاجتماعية وميزا بينهم بل سيسمحا بتشغيل الأطفال بأجر مضاعف وضريبة على العزوبة للرفع من وتيرة النمو الديمغرافي ...

وبالنسبة للقطاع العام فقد صدر أول تشريع لصالح الموظفين سنة 1930 القاضي بإنشاء نظام للمعاشات المدنية يقدم تعويضات عن الشيخوخة والزمانة وهو نظام سيستمر مع إحداث الصندوق المغربي للتقاعد (CMR) الذي يخضع حاليا للتفكيك كما سنرى لاحقا.

وخلال الحرب الثانية تم إنشاء صندوق المساعدة الاجتماعية وهو عبارة عن نظام تعاوني داخل المقاولات الكبرى بظهير 24 ابريل 1942، وعلى أساس هذا الظهير سيؤسس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاحقا (CNSS) ويهدف الى تقديم إعانات شهرية كتعويضات عائلية عن الولادات ...

ومع تنامي الوعي النقابي للعمال والأجراء المغاربة وانتمائهم للنقابات الفرنسية خصوصا (CGT) والحزب الشيوعي المغربي، أجبرت السلطات الفرنسية ابتداء من سنة 1950 على مساواة وتعميم نظام المساعدة الاجتماعية عليهم..

في سنة 1949 تم إحداث الصندوق البيمهني المغربي (Interprofessionnelle) لفائدة القطاع الخاص والانخراط فيه كان اختياريا وهو نفس الصندوق اليوم (CIMR) ويقدم خدمات التعويض عن التقاعد للأعضاء وذوي حقوقهم ...

والى جانب هذه الإطار التشريعي والمؤسساتي سيتم إنشاء نظام الحماية الصحية او التطبيب وستنشأ شركات إغاثة تعاضدية في كل قطاع بعد ذلك ستنتظم في إطار فيدرالي قطاعي ثم شمولي..

- نظام الحقوق الاجتماعية في ظل إرساء قواعد الرأسمالية التبعية إلى حدود بداية ثمانينيات القرن الماضي 1956/1983:

مع أوهام بداية الاستقلال (1956/1960) وقبل حسم السلطة والثروة لصالح التحالف الطبقي قيد التشكل من القاعدة الاجتماعية للمخزن ووكلاء الاستعمار الجديد، سيتمكن الجناح التقدمي في الحركة الوطنية المسنود بحركة نقابية مغربية قوية تشكلت منذ منتصف أربعينيات القرن الماضي في السرية (من تخليد أول فاتح ماي عمالي مغربي بمفاحم جرادة 1946 ثم تأسسس أول مكتب نقابي مغربي سنة 1947 بجرادة أيضا تحت قيادة القائد الشيوعي الطيب بن بوعزة الذي انقلب عليه بعد المؤتمر التاسيسي للامش +UMT انتهازيو حزب الاستقلال في الحركة الوطنية) وعبرت عن نفسها علنيا بعد اغتيال القائد النقابي التونسي فرحات حشاد 1952 ..) في ظل هذه المستجدات الوطنية والدولية تم الاشتغال على وضع قوانين وتشريعات متقدمة نقدية للتشريعات الاستعمارية والمخزنية ومستوحاة من قوانين منظمة العمل الدولية التي كانت في أوج قوتها آنذاك وبالخصوص مبادئ المعاهدة الدولية رقم 102 القاضية بإنشاء نظام حماية اجتماعية عصري وإجباري وشمولي ...

ومن التشريعات التي تم وضعها قانون النقابات ظهير 1957 قبل ظهير الحريات العامة 1958 وقانون المنجمي 1958 وقانون الوظيفة العمومية 05/58 وكلها قوانين تأسيسية مهمة ما قبل العهد الدستوري المشؤوم تتضمن مكاسب سياسية واجتماعية ومادية للأجراء والموظفين ...

وعلى المستوى المؤسساتي وبعد الانقلاب على البرنامج الوطني لحكومة عبد الله ابراهيم تم احداث عدة مؤسسات للحماية الاجتماعية ستتحول مع الزمن الى مرتع للفاسدين والمفسدين من المسؤولين والموالين للمخزن والنقابيين والخدام والباطرونا وأصحاب المال عبر الريع والاحتكار والاختلاس ومن هذه المؤسسات:

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أحدث بمرسوم فقط يحمل روح الظهائر الاستعمارية كالتمييز ضد الأجراء الزراعيين والأجيرات سنة 1961 وسيصدر لاحقا سنة 1974 ظهير لإعادة هيكلته يساهم فيه كل أطراف الإنتاج (العمال والباطرونا والدولة) ويشرف على تسييره مجلس برئاسة الحكومة، ويضمن الصندوق الحماية الاجتماعية للعمال وسائر الأجراء المصرح بهم وذوي حقوقهم من تغطية صحية وتعويضات عائلية والزمانة والمعاشات ... توضع أمواله في صندوق الإيداع والتدبير وقد عرف اختلاسات بأزيد من 120 مليار درهم دون محاسبة كما كانت تتبع له مجموعة من المصحات تقدم الخدمات للعمال وأسرهم بدأ القضاء عليها تطبيقا لقانون فتح الاستثمار في الخدمات الصحية أمام أصحاب المال والبزنس؛

يتبع ص 8

تتمة مقال لمحة تاريخية عن منظومة الحقوق الاجتماعية لمغرب الاستقلال الشكلي

- -إحداث الصندوق المغربي للتقاعد ويهم جزءا من الموظفين العموميين مهمته تغطية تعويضات التقاعد والوفاة للمنخرطين وذوي حقوقهم ويساهم فيه الموظفون والموظفات ب 14% كما تساهم الحكومة ب 14% اي 50% لكل طرف عكس الأنظمة العالمية التي تساهم فيها الدول بالثلثين والموظفين بالثلث فقط سيتعرض هذا الصندوق لاحقا الى مؤامرات خطيرة ستنتهي بتصفيته أكبرها فصل ماليته عن المالية العمومية في عهد حكومة اليوسفي ثم الرفع التدريجي للمساهمات من 7%الى 14% وفي 2016 ما يسمى بالإصلاح المقياسي وحاليا يتم التحضير لتفكيكه عبر فرض جيل ثاني من التراجعات ؛

- النظام الجماعي لتعويضات التقاعد (RCAR) وقد اسندت ادارته للصندوق الوطني للمعاشات والتأمين (CNRA) وأنشئ سنة 1977 يغطي تعويضات المستخدمين المؤقتين والعرضيين ومستخدمي المؤسسات العمومية؛

- إنشاء الصندوق البيمهني المغرب للتقاعد وهو مفتوح أمام القطاع الخاص خصوصا؛

- احداث النظام التعاضدي بإنشاء ثمانية تعاضديات تخضع لقانون الجمعيات وهي منظمات غير ربحية تقدم الحماية الصحية وخدمات للمتقاعدين وذوي حقوقهم ومع الزمن أصبحت مرتعا للفساد والاختلاسات بتوفير المجلس الأعلى للحسابات ومفتشيات وزارتي المالية والداخلية لكن دون محاسبة قوى الفساد وتستخدم كريع لإرشاء النقابيين الفاسدين والمسؤولين المتواطئين لضبط السلم الاجتماعي ..

- نظام الأعمال الاجتماعية الموجهة للمستخدمين في القطاع العام وشبه العمومي والموظفين ما يسمى في الادبيات النقابية بالأجر الاجتماعي وتشتغل في تمويل قروض السكن والاستهلاك ومنتجعات الترفيه والنقل والتغطية الصحية التكميلية بالنسبة للموظفين وأسرهم وذوي الحقوق وكانت تشرف عليها جمعيات مستقلة ستتم مخزنتها تدريجيا ..

ان منظومة الحقوق الاجتماعية في (CNSS وCMRو RCAR اضافة الى منظمات الاحتياط الاجتماعي والاعمال الاجتماعية) رغم المكاسب التي حققتها خلال مرحلة رأسمالية الدولة/ما يسمى بالدولة الراعية على المستوى القانوني والمؤسساتي فإنها لم تشمل إلا حوالي 3.041.647 أغلبهم تابعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأزيد من مليونين من الساكنة النشيطة المقدرة بحوالي 10.056.000 أي بنسبة تغطية 30,25% في حدود سنة 2008..

2 - منظومة الحقوق الاجتماعية أمام برنامج سياسة التقويم الهيكلي مطلع ثمانينيات القرن الماضي 1983:

- شروط بداية تآكل المكتسبات الجزئية في منظومة الحقوق الاجتماعية :

كان لإرساء التبعية في بلادنا أوخم العواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية :

- **سياسيا:** تكريس الاستبداد الفردي عبر دستوري 1970 و1972 والقمع الهمجي للحركة الماركسية اللينينية المغربية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب والفلاحين والعمال ومحاولتي الانقلاب العسكري ثم تكاليف حرب الصحراء؛

- **اقتصاديا :** توالي فترات الجفاف القاسي خصوصا سنة 1981 ثم إقرار برنامج المغربة سنة 1973 الذي دمر النسيج المقاولاتي الصغير لصالح بعض الأسر من البورجوازية الوسيطية الطفيلة وفتح باب الريع والإحتكار ثم إفراغ الإصلاح الزراعي من أي محتوى تنموي ديمقراطي عبر تكريس سيطرة كبار الملاكين والإقطاعيين المتخلفين على الأرض والماء مستفيدين من سياسة السدود ووضع اليد على أجود الأراضي والضيعات المسترجعة وربط الإنتاج الفلاحي بحاجيات السوق العالمية خصوصا السوق الأوروبية المشتركة آنذاك وعلى حساب الاكتفاء الذاتي الغذائي واعتماد قطاع صناعي تحويلي خفيف وصناعات استخراجية معدنية (الفوسفاط خصوصا) والذي انهارت أسعاره سنة 1978 عوض بنيات أساسية لتصنيع البلاد .. وقد رافقت هذه الأزمات الاقتصادية ارتفاع نسبة المديونية الخارجية والداخلية..

- **اجتماعيا:** تزايدت الفوارق الاجتماعية بشكل صارخ نتيجة تركيز الثروات والمقدرات الوطنية في يد الرأسمال الاجنبي والفرنسي بالخصوص ووكلائه المحليين من التحالف الطبقي السائد فاشتدت الانتفاضات الشعبية وكان أقواها انتفاضة الفلاحين في البوادي وانتفاضات هوامش المدن المريفة بسبب الهجرة المكثفة من القرى وكان أقواها انتفاضة 20 يونيو 1981..

فاضطر النظام المخزني الى فرض تصميم رباعي انتقالي لتنفيذه لجأ الى التهدئة عبر القمع الأسود بين سنة 1978 و1982 وقد مهد بذلك لتصريف برنامج سياسية التقويم الهيكلي المملاة من المراكز المالية العالمية ابتداء من 1983 فاقدا بذلك سيادته على القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوطني ...

- تطبيق برنامج سياسة التقويم الهيكلي وتآكل مكتسبات منظومة الحقوق الاجتماعية:

استند برنامج التقويم الهيكلي الذي فرضته المراكز المالية العالمية على توجيهين مهمين: الأول هو خوصصة بعض القطاعات الاستراتيجية المنتجة وفتحها في وجه الرأسمال العالمي في التجارة والصناعة والفلاحة والخدمات لتهيئ البلد بالخضوع لمعايير منظمة التجارة العالمية وقد عقدت إحدى جولاتها مؤتمر الكات بمراكش سنة 1989.. والنقطة الثانية وهي نهج سياسية تقشفية عبر الانسحاب التدريجي للدولة من الإنفاق على القطاعات الاجتماعية خصوصا التعليم والصحة والسكن والتشغيل والمواد الأساسية وذلك بهدف خدمة الدين الخارجي ومزيدا من الارتهان للنيوليبرالية الزاحفة عالميا مع تاتشر وريغن آنذاك.

وهكذا فتحت الدولة مجال خوصصة التعليم عبر التحكم في نسب التمدرس في الأسلاك التعليمية من خلال إقرار ما سمي بالمدرسة الأساسية من 9 سنوات حيث سيسمح فقط بتدفق 40% من المتعلمين نحو التأهيلي وأقل من ذلك بكثير نحو التعليم العالي ثم التحكم في المنح والبرامج التعليمية وقمع كل المقاومات التي ابداها الطلبة والأهل كما حصل في انتفاضتي يناير 1984 ودجنبر 1990 ...

كما قلصت الدولة من تغطية صندوق المقاصة للكثير من المواد الاساسية ولم تترك الا مواد السكر والدقيق الوطني والسكر والمحروقات والغاز وستعمل على مزيد من تقليص الدعم ...

تقليص نسبة التشغيل في الوظيفة العمومية وتكليف الموظفين بأعباء جديد وساعات أطول وحقوق أقل، إضافة الى العمل بتسريح العمال وإقرار المرونة والتمييز في الأجور والتغاضي عن التصريح بالعمال للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإغلاق ثلاثين شركة عاملة بقطاع المعادن أو خوصصتها كمفاحم المغرب واميضر واقا وسامير وغيرها ثم تفكيك مكتب التسويق والتصدير وتحرير التجارة الخارجية..

هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفروضة في برنامج التقويم الهيكلي ستعمق الأزمات الموروثة عن سبعينيات القرن الماضي وستتقدم المراكز المالية العالمية بتقرير مخيف سنة 1995 سماه المخزن بالسكتة القلبية فاتحا البلد امام الرأسمالية المتوحشة ....

3 - منظومة الحقوق الاجتماعية في ظل الهجوم النيوليبرالي المتوحش بعد تقرير المراكز المالية العالمية السكتة القلبية 1995:

- مايسمى العهد الجديد وشروط فرض النيوليبرالية المتوحشة:

وهو بصدد تدبير انتقال الحكم نزل تقرير السكتة القلبية كالصاعقة على نظام المخزن مما اضطره فرض شروط سياسية وتشريعية جديدة تمثلت في :

سياسيا وتشريعيا: إقرار تعديل دستوري جديد سنة 1996 أعطى بعض التنازلات الشكلية لفائدة إدماج المعارضة البرلمانية السابقة في تدبير الحكومة وسمح بنظام الغرفتين.

كما استمر في التهدئة عبر جر الكدش الى توقيع السلم الاجتماعي ومأسسة ما يسمى بالحوار الاجتماعي في اتفاق 01غشت 1996 ثم حضور الجلاد ادريس البصري في مؤتمر الكدش وتسويقه ليكون عضوا في حكومة التناوب المخزني بقيادة عبدالرحمان اليوسفي ..

وسنة 1999 بدأ المخزن يرفع شعار المفهوم الجديد للسلطة.

وفي ظل حكومتي اليوسفي وادريس جطو تم تمرير ترسانة من التراجعات التشريعية على رأسها تعديل ظهير الحريات العامة 2002 وتضمينه الهواجس الأمنية التي كانت تتم على أساس مراسيم وزارة الداخلية لسنة 1973 كما تم تمرير قوانين أخرى مهمة جدا على رأسها قانون الأسرة للالتفاف على مطالب الحركة النسائية واسكاتها سنة 2004 ثم وضع مدونة الشغل الرجعية والتراجعية بالإضافة إلى قانون للأحزاب يسمح بالتحكم فيها أكثر وإضعافها لصناعة الخرائط الانتخابية والاغلبيات والمعارضات في المؤسسات الصورية..

ومع موجة الربيع العربي والمغاربي وصعود المد الشعبي العارم من خلال حركة 20 فبراير المجيدة التي رفعت شعار إسقاط الفساد والاستبداد وكعادته استطاع المخزن باعتماده على القمع الرهيب للحركة الالتفاف على مطالبها الأساسية بخلق إجماع مخزني حوله بإدماج اتجاه واسع من الاصولية وتهيئة شروط جديدة دستورية بإقرار دستور ممنوح جديد 2011 وسلسلة من القوانين التنظيمية ومجموعة من المؤسسات الصورية وذات الطابع الاستشاري.. ما ميز التشريع في مرحلة تراجع حركة 20 فبراير هو إصدار تشريعات تراجعية فيما يتعلق بالحريات والحقوق الاجتماعية خصوصا في التعليم والصحة وهكذا تم إضعاف الحماية الدستورية من خلال المادة 31 لهذه الحقوق مثلا تعميم الهشاشة على الشغل بفرض فصل التكوين عن التوظيف وإلغاء نظام الترقي عبر التكوين والشواهد، والأخطر هو فرض نظام التعاقد وتحرير أنظمة التقاعد ؛ اما التعليم فقد تم نهب 45 مليار درهم كغلاف مالي للمخطط الاستعجالي والذي تم إقباره دون محاسبة كما تم تمرير القانون الاطار 51/17 الذي سيجهز على ما تبقى من المجانية كما اتجهت الحكومة إلى مزيد من تسليع الصحة بضرب مجانية العلاج والوقاية وإفساد نظام الحماية الصحية وفشل برنامج رميد مما اضطر النظام الى الاعتراف وإقرار برنامج الحماية الاجتماعية في افق 2025.

- بعض المؤشرات الدولية تفضح تناقضات النظام فيما يتعلق بمنظومة الحقوق الاجتماعية :

تظهر تناقضات النظام وتهافته في اختياراته وسياساته ضد مصالح وحقوق الشعب المغربي وخدمته لمصالح التحالف الطبقي السائد من خلال المؤشرات الدولية :

فهو نظام ناجح في الاستجابة لمتطلبات الرأسمال العالمي ومصالحه ومصالح وكلائه المحليين في بلدنا وعلى حساب شعبنا فقد احتل المركز الاول عالميا في الاستقرار والأمن والسلم الدوليين في إشارة الى التطبيع مع الكيان الصهيوني والقبضة الحديدية على حريات الشعب المغربي والمرتبة 43 في البنيات التحتية الطرقية وتبوأ المرتبة 55 عالميا من أصل 169 دولة في مؤشر "الدول الجيدة" وهي شهادة حسن السيرة في تطبيق كل توصيات وشروط المراكز المالية العالمية..

ومقابل هذه المكانة الدولة نجد البلد يحتل المركز 100 عالميا في مؤشر الثقافة والمرتبة 135 في مؤشر حرية الصحافة والمرتبة 122 من أصل 187 دولة في مستوى دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام حسب منتدى الاقتصاد والمال والأعمال للأمم المتحدة، وفي مؤشر التنمية البشرية جاء في المركز 121 من أصل 189 دولة وقد سبق لليونسكو أن صنفته ضمن أسوأ 21 منظومة تعليمية في دول العالم. أما في مجال المساواة وحقوق النساء فقد احتل المرتبة 136.. هذه التناقضات تبين ان اختيارات المخزن وحلفائه فيما يسمى بالمشاريع المهيكلة والاصلاحات الناجحة والاستقرار ماهي الا ارتهان لمصالح الشركات العالمية والقوى الامبريالية ومدها النيوليبرالي المتوحش على حساب حق الشعب المغربي في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ..

الإجهاز على الحقوق الاجتماعية - الأسباب والحلول
الحق في التعليم كنموذج

عبد السلام العسال

لا يمكن لهذا المقال أن يكون شافيا في رصد وتحليل تردي وضعية الحقوق الاجتماعية في المغرب بصفة عامة، لأن هذه الحقوق متنوعة وتشمل مجالات وقطاعات متعددة، تتعلق بالتعليم والصحة العمومية والشغل والحماية الاجتماعية والسكن اللائق والتنمية المستدامة والبيئة ... ولأن حجم تردي هذه الحقوق كبير وله عدة مستويات، مرتبطة بالسياسات العمومية الطبقية، وبضعف الميزانيات المخصصة لكل قطاع من قطاعاتها، وبنوع القوانين الرجعية التي تؤطرها، وببنياتها التحتية المتهالكة، ونظرا لذلك، فهذا المقال سيقف، حصريا، على بعض جوانب التدهور الفظيع الذي يعرفه قطاع التعليم كنموذج حي وصارخ عن تدهور الحقوق الاجتماعية، مع الإشارة إلى أن ما يسري على هذا القطاع من حيث التحليل والاستنتاج يسري على باقي الحقوق الاجتماعية الأخرى.

في التحليل:

إن أي تحليل علمي ودقيق لأية ظاهرة اجتماعية في بلد ما، لا يمكن أن يستقيم ما لم يتم استحضار السياسات العمومية المرتبطة بها وطبيعة نظام الحكم السياسي المسؤول عنها ونوع الطبقات الاجتماعية السائدة المتحكمة في شؤون هذا البلد، ومن هذا المنطلق فالوقوف على أسباب تدهور الحقوق الاجتماعية في بلادنا مرده، بالدرجة الأولى، إلى طبيعة النظام السياسي المخزني السائد في المغرب باعتباره نظاما لا وطنيا، لا ديمقراطيا ولا شعبيا، غير معني إطلاقا بتقدم الوطن وبمصالح الشعب وبحقوقه الأساسية، وباعتباره نظاما فاسدا مستبدا وراعيا للفساد والاستبداد، لا يمكنه، في نهاية التحليل، إلا أن يجهز على مكتسبات وحقوق شعبنا وضمنها حقوقه الاجتماعية وفي صلبها الحق في التعليم موضوع هذا المقال.

في التشخيص:

عمليا يصعب، من خلال مقال صغير، تشخيص جميع مظاهر تدهور الحق في التعليم باعتبار أن أزمة منظومة التعليم بالمغرب، كأزمة بنيوية، متفاقمة ومتعددة الأبعاد والمظاهر، من بينها الاكتظاظ المهول في الأقسام، والخصاص الكبير في الموارد البشرية وفي التجهيزات والبنايات والمواصلات، وتوظيف المدرسين/ات في إطار فرض التعاقد بالإذعان (توظيف 15000 أستاذ(ة) فقط حسب ميزانية 2022 بينما الخصاص يناهز أو يفوق 70 ألف أستاذ(ة)، ونوع المناهج وطرق التدريس التقليدية المختلطة، الموغلة في التقادم وفي عدم مسايرة العصر على المستوى العلمي والتكنلوجي، ونوع البرامج الرجعية التي تكرس التخلف والخنوع والكسل، وضعف وهشاشة التكوين وضحالة جودته، وانعدام التكوين البيداغوجي والعلمي المستمر، وتشجيع التعليم الخصوصي مع منحه كافة التسهيلات لمزاحمة التعليم العمومي في أفق القضاء عليه تدريجيا، وضعف الميزانية المخصصة للقطاع (77.4 مليار درهم)....، ولا غرابة أن يحتل المغرب، بسبب كل ذلك، المرتبة 101 عالميا، حسب مؤشر دافوس للتعليم برسم سنة 2021، بينما من بين 1000 جامعة مصنفة في العالم لا توجد ولا جامعة مغربية واحدة (حسب تصنيف معهد التعليم العالي التابع لجامعة شانغهاي جياو تونغ)، وطبيعي أن الأسباب الحقيقية التي جعلت تعليمنا مفلسا وفاشلا إلى هذه الدرجة، لا ينبغي، بتاتا، البحث عنها خارج إطار المخططات التصفوية التي ينهجها النظام المخزني للإجهاز على الحق في التعليم، فالنظام يدرك أنه، بهذا الإجهاز، سيدفع بملايين الشباب إلى صفوف البطالة ليكونوا جيشا احتياطيا تستعملهم البورجوازية في معاملها وضيعاتها الفلاحية في ظروف استغلال قاسية ومهينة وحاطة بالكرامة، ولهذا السبب فإن مئات الآلاف من الأطفال يوجدون حاليا خارج أسوار الدراسة وعشرات الآلاف من خريجي الجامعات لا يجدون شغلا قارا حسب ما تورده العديد من التقارير الدولية والوطنية بما في ذلك تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي سبق له أن أوضح أن أعلى نسب للهدر المدرسي، التي تسجل داخل الجامعة، تصل إلى 64% من الطلبة.

وحسب المعطيات التي كشف عنها مشروع الميزانية الفرعية للوزارة الوصية على القطاع لسنة 2022، فنسبة الهدر المدرسي تصل، على التوالي، إلى 2.1% في التعليم الابتدائي (100 الف تلميذ سنويا يغادرون المدرسة) و8% بالتعليم الإعدادي (156 ألف و500 تلميذ(ة)، و7% في التأهيلي، وحسب شكيب بنموسى نفسه كمسؤول عن القطاع، فإن 55% من الفئة العمرية ما بين 15 و17 سنة "توجد خارج أسوار المدرسة" و28% من الفئة العمرية ما بين 12 و14 سنة لا تلج أبواب المدرسة (موقع maghrebvoicees)، وتقدم تقارير منظمة اليونسكو، على سبيل الذكر، صورة قاتمة عن التعليم في المغرب، فهي تعتبر أنه يقوم على الفوارق الاجتماعية (أي الطبقية) ولا

يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع، كما نبهت في آخر تقرير لها إلى الخطر القادم الذي يستهدف المنظومة التعليمية في المغرب، إذ توقعت أن 1.68 مليون طفل مغربي سيجدون أنفسهم خارج المدارس بحلول سنة 2030، فيما يقدر عدد الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس، في الوقت الراهن بأزيد من 1.53 مليون طفل من الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة، حسب تقرير لليونسف.

هذا الواقع الهش لقطاع التعليم دفع بعشرات الآلاف من الطلبة إلى مغادرة المغرب لمتابعة دراساتهم في الخارج حيث تفضل نسبة كبيرة منهم البقاء هناك على العودة إلى بلد سئموا الحياة فيه، إذ تتحدث بعض الإحصائيات على أن أزيد من 100 ألف طالب وطالبة يتابعون دراساتهم في بلدان أجنبية، ضمنهم ما يزيد على 40 ألف طالب/ة في فرنسا وحدها.

في الاستنتاج:

يتضح مما سبق أن عملية تخريب التعليم هي صيرورة سياسية ممنهجة، يتحمل مسؤوليتها، بشكل مباشر، النظام السياسي المخزني؛ وتراكم المخططات التصفوية في ظل هذه الصيرورة، هو الذي أوصل تعليمنا إلى هذه الدرجة الكبيرة من الإفلاس المرشح للمزيد من التفاقم، خاصة في ظل تفعيل القانون الإطار الذي مررته الحكومة السابقة لدق آخر إسفين في نعش التعليم إذا لم نتحرك جميعا لإسقاط هذا القانون الخطير الذي بموجبه سيتم تحويل التعليم العمومي إلى سلعة معروضة للبيع والشراء، عوض أن يكون خدمة اجتماعية في مصلحة الوطن والشعب.

في الحلول:

إن العمل على إيجاد حلول فعلية وواقعية قابلة للتطبيق والقياس، لتوفير تعليم ديمقراطي، عصري، علماني موحد، يقتضي، على الأقل، اعتماد عشرة مرتكزات أساسية، وهي:

1) توفير بنيات تحتية مؤهلة لاستقبال جميع التلميذات والتلاميذ من مختلف الأعمار، عبر توفير العدد الكافي من المؤسسات التعليمية في مختلف أسلاك التعليم من الأولي إلى الجامعي، وتجهيزها بمختلف التجهيزات البيداغوجية الممكنة من مكتبات ومختبرات وقاعات العروض وفضاءات الأنشطة الفنية والرياضية، وتوفير المواصلات والنقل المجاني خاصة للتلاميذ المعوزين، لاسيما في الوسط القروي، وبناء الولوجيات بالنسبة للتلاميذ في وضعية إعاقة جسدية، وإعداد مؤسسات خاصة بالتلاميذ في وضعيات إعاقة ذهنية أو سمعية أو حركية، وتوظيف مختصين/ات فيها.

2) توظيف الأعداد الكافية من المدرسات والمدرسين وإخضاعهن/م للتكوين البيداغوجي المستمر، مع تمكينهن/م من أجور كافية لضمان حقهن/م في العيش الكريم، وتخصيص علاوات ومنح لتحفيزهن/م وتشجيعهن/م على روح الإبداع والمبادرة والرفع من المردودية، وإلغاء التوظيف بالتعاقد وإدماج جميع الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية إسوة بزملائهم في القطاع، وتوفير أقصى ما يمكن من شروط تربوية وخدمات اجتماعية لضمان عملهم في ظروف مريحة ومشجعة على البذل والعطاء.

3) إجراء تغيير جذري في مختلف المناهج المتبعة، واعتماد التدريس بالطرق التشاركية، عبر استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة بما في ذلك اعتماد الرقمنة مع توفير كافة شروطها الضرورية.

4) جعل الأمازيغية مادة دراسية أساسية في جميع الأسلاك التعليمية وخاصة في المناطق الأمازيغية، واعتماد اللغات الحية التي تواكب التطور العلمي وتساهم في البحث العلمي، كلغات أساسية للتدريس لاسيما في المواد العلمية والتقنية؛

5) تغيير برامج الدراسة باعتماد برامج علمية وأدبية تقوم على حشد الفكر ودعم التفكير النقدي الحر وتشجع على طرح الأسئلة وتجاوز المسلمات القائمة على الحفظ والاجترار والتبعية العمياء.

6) فرض ضرائب محددة على أرباب التعليم الخصوصي كغيره من القطاعات المذرة للدخل، وإلزامه بدفتر تحملات دقيق، بما يجعله خدمة اجتماعية وليس سلعة للبيع والشراء، وإخضاع التدريس فيه لنفس المناهج والبرامج المعتمدة في التعليم العمومي، بهدف تحقيق تكافؤ الفرص بين المتمدرسين/ات في التعليم العمومي والمتمدرسين/ات في التعليم الخصوصي، وذلك في أفق إلغائه بشكل تدريجي.

7) تعميم التعليم وجعله إلزاميا إلى حدود الباكالوريا، وخلق كل الحوافز الممكنة لتشجيع التشبث بالحق في التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان.

8) إشراك الجماعات المحلية ولجان الأحياء والدواوير الشعبية وجمعيات أولياء التلاميذ في تتبع ومعالجة الاختلالات والمشاكل المحتمل وقوعها.

9) تخصيص ميزانية عامة للتعليم لا تقل عن 20% من الموازنة العامة للارتقاء بالمنظومة التعليمية إلى المستوى الذي يؤهلها لتحقيق تعليم عمومي كفيل بتحقيق التقدم العلمي والصناعي لبلدنا.

10) تشجيع البحث العلمي بتخصيص ميزانية كافية لا تقل عن 4 % من الناتج الداخلي الخام، تخصص لبناء مراكز البحث والدراسات والمختبرات وتجهيزها بكل ما له علاقة بتقوية البحث العلمي، وإقامة شراكات لتبادل الخبرات والتجارب مع الجامعات المرموقة في مجالات البحث العلمي، وتخصيص جوائز تحفيزية لتشجيع البحث العلمي.

وفي الأخير، لا بد من الإشارة إلى أن تحقيق هذه الإجراءات وضمان تفعيلها يمر، بالضرورة، عبر إسقاط المخزن راعي الفساد والمفسدين، وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي ذي الأفق الاشتراكي، فهذا النظام هو الكفيل ببناء منظومة تعليمية منتجة للعلم والمعرفة وللقيم الإنسانية النبيلة، وهو السبيل الوحيد لنقل بلدنا إلى مصاف الدول المتقدمة علميا وتقنيا وصناعيا وتحقيق التنمية البشرية الحقيقية.

تراجع الحقوق الاجتماعية في ظل تعمق أزمة النظام

كريم لحسن

يرتبط مفهوم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية بشكل عام بالمغرب بالمرحلة الاستعمارية حيث أخضعت القوة الامبريالية الفرنسية مناطق نفوذها إلى عملية تفكيك بنى سوسيوتاريخية وعبرها تفكيك بنى المقاومة الكامنة فيها من أجل تكريس بنى وروابط التبعية المطلقة والشاملة وضرب مقومات الشعب المغربي بكل روافدها. وفي هذا الإطار تمت عملية مفاوضات إكس ليبان بين فرنسا والحركة الوطنية والتي انتهت إلى منح استقلال منقوص وشكلي، حيث نصت أحد بنوده على تعهد الدولة المغربية بدفع الديون عن المرحلة الاستعمارية والمتمثلة في المنشآت التجهيزية من بنية تحتية تشمل الموانئ وخطوط السكة الحديدية والطرق والبنيات الخدماتية التي شيدها المستعمر استفادت من خلالها القوى الامبريالية من ثروات المغرب الانتاجية والمنجمية.

اقتصاديا خلفت بنية اقتصادية هجينة وتبعية يديرها وكلاؤها (البرجوازية الوكيلة) وعلى هذه القاعدة تحول الاستعمار المباشر إلى الاستعمار الجديد (غير المباشر) الذي عمقته وكرسته مؤسسات الامبريالية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي؛ حيث ظل الاقتصاد المغربي مرتبطا بشكل مباشر بالاقتصاد الفرنسي صناعيا وتجاريا وماليا مما أدخله في بنية الاقتصاد الرأس مالي التبعي، ويؤطر هذا ببلاغة سياسية ترفع شعارات ديماغوجية زائفة تغطي حقيقة هذه التبعية من ضمنها المغربة LA MAROCONISATION ، هذا الشعار الذي ظل معلقا للاستهلاك فقط عبّر عن فشله منذ إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم ومخططها الخماسي الذي كان يهدف إلى بناء اقتصاد وطني إنتاجي على المستويات الصناعية والفلاحية والخدماتية، باعتباره من المقومات الأساسية للدولة، وبعيد الاستقلال الشكلي مباشرة دخل المغرب في أزمة مالية خطيرة تهدد بالإفلاس فكان لابد من انخراطه في مسلسل المديونية وربطه في حظيرة الدول التي تخضع للبرامج الإصلاحية التي تشرف عليها المؤسسات الامبريالية، حيث وصلت نسبة الديون سنة 1970 إلى 900 مليون دولار ثم قفزت إلى 14 مليار دولار سنة 1983 ، حيث توسع حجم الديون والقروض الخارجية نتيجة استخدامها في مشاريع غير منتجة أو قليلة النفعية أو لأغراض أخرى، دخل المغرب معها في أزمة بنيوية عميقة تتعمق بتعمق الأزمة البنيوية الرأسمالية، خضع المغرب على إثرها لتوصيات الدوائر الإمبريالية وبدأ بتطبيق سياسة التقويم الهيكلي سنة 1983 إلى 1993، حيث وصلت مؤشرات العجز إلى نسب عالية 12% من الموازنة العامة في ذات السنة ونسبة التضخم ب 10% ونسبة الدين العام 82% أما عجز الميزان التجاري فقد وصل مداه السلبي، وأصبح الاحتياط من العملة الصعبة لا يغطي أكثر من يومين، صاحب هذا الوضع ركود على مستوى الصادرات. وفي خضم هذه الأزمة البنيوية خضعت الدولة لتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي التي تعني حزمة من الشروط والبرامج القصيرة ومتوسطة المدى ستصبح في النهاية برامج رسمية لسياسة الدولة تلتزم بتطبيقها، ومن هنا تقلص دور الدولة السيادي وأثر في الوضع السياسي الداخلي، مما أنهى دور الأحزاب في الإبداع والاقتراح وأفقدها القدرة على التصميم والتخطيط؛ وموازاة مع هذه الوضعية عملت الدولة على شق صفوف الأحزاب الوطنية وأذرعها النقابية، وخلقت أحزابا إدارية لتنفيذ برامجها التي تخدم الدين الخارجي والبنية الرأسمالية العامة ضد طموحات الشعب والجماهير؛ وبهذا النهج السياسي المفلس انكشفت الشعارات السياسية التي رفعتها الدولة وأحزابها المتمثلة في الاستقلالية والوطنية والمغربة. وعند تطبيق البرنامج التقشفي، تبنت شعار التقشف وشد الحزام دون التفقير توخت من ورائه خلق ضرائب جديدة والرفع من قيمة الضرائب المعمول بها، وشمل أيضا هذا البرنامج تقليص حجم الاستثمار العمومي، تخلت الدولة بموجبه عن تقديم العديد من الخدمات العمومية والتقليص منها نتيجة تخفيض الإنفاق العمومي ورفع الأسعار العامة والإلغاء التدريجي لدعم المواد الغذائية وتجميد الأجور وتقليص التوظيف الحكومي في القطاعات العمومية. كل هذه الاجراءات كان يخطط لها بشكل مرحلي ووفق المناخ السياسي الداخلي وميزان القوى السياسي و الجماهيري ،انعكس البرنامج التقشفي على الأوضاع الاجتماعية للطبقات الشعبية لأنها إجراءات معيقة للتنمية بكونها موجهة لخدمة الدين الخارجي، وأدت إلى الغلاء وارتفاع الأسعار وتزايد نسبة البطالة وتدني مستوى المعيشة؛ لأن هذه الإجراءات شكلت ضغطا

> وكلما وصلت الدولة إلى العجز والفشل انتقلت إلى مرحلة أخرى وفق مشاريع تصورها وتسوقها على أنها واعدة ومنقذة ، وبالتالي غرقت الدولة المغربية في أزمة بنيوية لا حل لها إلا بالتخلص والقطع مع هذه السياسات الكارثية وفك الارتباط مع المؤسسات الامبريالية والدول الراعية لها وإعادة بناء اقتصاد وطني

على الرواتب والأجور والمعاشات على اعتبار أن خدمة الدين تمتص جزءا كبيرا من الموارد اللازمة للقطاعات الحيوية من صحة وسكن ومن استثمار في البنية التحتية الأساسية والتنمية الاجتماعية بشكل عام. لقد تأثرت القطاعات الحيوية كالتعليم الذي عرف تقلصا في بنيته (بناء المدارس والمؤسسات التعليمية بمختلف أصنافها وتقليص التوظيف) وارتفعت نسبة الاكتظاظ في الصفوف الدراسيةوتم فرض زيادات في الزمن المدرسي على حساب التوظيف وتعرض لإصلاحات شملت الأسلاك الدراسية بزيادة سنوات التمدرس الابتدائي في ست سنوات عوض خمسة وتقليص سنوات التعليم الإعدادي في حدود ثلاث سنوات بهدف خفض النفقات وتقليص كتلة الأجور وبداية توجيه المتمدرس إلى سوق الشغل (خلق التكوين المهني)، نفس الشيء شمل قطاع الصحة حيث لجأت الدولة إلى تقليص النفقات وتقليص الاستثمار في البنيات التجهيزية مما انعكس على جودة الخدمات الصحية وتقلصت نسبة المستفيدين من التطبيب إلى 66% سنة 1987 بدل 90% سنة 1980 وبهذا تم فتح المجال للرأسمال للاستثمار في القطاعين معا.

وتجلى انعكاس هذه السياسات على المستوى الجماهيري والشعبي حيث حصلت هزات اجتماعية وإضرابات عمالية تعبر عن حجم الضرر الذي لحق بالجماهير الشعبية وسقطت معها الشعارات المصاحبة لها من تنمية مستدامة وإنعاش الاقتصاد والحكامة والشفافية، انتهت كل هذه البرامج الإصلاحية إلى فشل وإفلاس تام ،ولجأت الدولة إلى برامج أكثر شراسة من البرامج السابقة، خصخصت الثروة الوطنية التي تعتبر ثروة وادخارا للأجيال القادمة، فقامت الدولة بتفويتها إلى الرأسمال على طبق من ذهب (اتصالات المغرب- كوماناف- لاسامير-ساتيام- العديد من المؤسسات الفندقية والسياحية) بحثا عن إرادات مالية، وصاحبت هذه الحملة شعارات عريضة (الحكامة والشفافية والتدبير المفوض) واستمر مسلسل الخوصصة إلى تنازل الدولة عن حصصها بشكل كلي لفائدة الرأسمال، إلا أن الملفت للنظر أن هذه العملية التي أجهزت على مقومات الاقتصاد الوطني،اتخذتها نفس الكتلة السياسية التي صادقت على اتفاقية إكس ليبان وأعيدت المسخرة التاريخية بالتبعية المطلقة للخارج وللرأسمال المتوحش، وبالتالي كانت نهاية البرنامج السياسي للحركة الوطنية واندماجها الكلي في فلك هذه البنية.

وكلما وصلت الدولة إلى العجز والفشل انتقلت إلى مرحلة أخرى وفق مشاريع تصورها وتسوقها على أنها واعدة ومنقذة ، وبالتالي غرقت الدولة المغربية في أزمة بنيوية لا حل لها إلا بالتخلص والقطع مع هذه السياسات الكارثية وفك الارتباط مع المؤسسات الامبريالية والدول الراعية لها وإعادة بناء اقتصاد وطني على أسس التأميم والمغربة يكون في خدمة الدولة والشعب وليس خدمة للقوة الامبريالية ،والتخطيط لتنمية شاملة تقوم على تعميم وتوحيد وعلمنة التعليم يصب في اقتصاد وطني ينبني على الإنتاجية المتنوعة ويلبي الحاجيات ويضمن السيادة الوطنية.

ومع دخول الرأسمالية في أزمة دائمة منذ 2008 رافقتها أزمات سياسية دولية وإقليمية وأزمات مناخية ووبائية، عمدت الدولة إلى إعادة واجترار الأسطوانة الشائعة أن مرد الدين العام راجع بالأساس إلى كثرة النفقات الاجتماعية على قطاعات غير منتجة (الصحة والتعليم..) وهذا المنحى ينم عن عدم الاعتراف بالصحة والتعليم على أنهما من المكتسبات التي ناضل من أجلها الشعب وأنها ليست من الحقوق الأساسية والتخلي عن تمويلها من قبل مالية الدولة،وهو إعلان عن انسحاب الدولة من هذين القطاعين اللذين يعتبران من المعايير الأساسية لقياس مدى تقدم أو تأخر الدول على سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لجأت الدولة إلى توفير البيئة الضامنة للاستثمار الرأسمالي في هذين القطاعين وذلك بتجميد التوظيف الحكومي واللجوء إلى التوظيف بالعقدة وتجميد الاستثمار والتجهيز بغاية تخفيض كتلة الأجور، ونفس الشيء ينطبق على قطاع الصحة، لأن ما يهم الدولة هو البحث عن إرادات ومداخيل لتجاوز الأزمة البنيوية .ولم تقف عند هذا الحد، بل قامت بإصلاح نظام المعاشات ونظام التقاعد بالإجهاز على المكتسبات التي حققها نظام الوظيفة والشغل خلال 50 سنة ،وفي سيرها الأعمى سارعت باتخاذ إجراءات أكثر هجوما تتمثل في رفع الدعم على المواد الأساسية وتحرير أسعار المواد بخضوعها لاتفاقيات تخدم مصلحة رأس المال، وتعتبر ضد مصلحة الجماهير الشعبية والقوى الكادحة ، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والخدماتية نجم عنه تدهور المستوى المعيشي وارتفاع نسبة البطالة ،وهذه كلها مؤشرات الأزمة الحقيقية، ومواكبة لهذا التوجه رفعت الدولة شعارات من قبيل الدعم لمن يستحقه، والتنمية المستدامة، والدولة الاجتماعية، وهي شعارات لتنشيط الحالة السياسية وتحفيز الأحزاب على المشاركة لتنزيل البرامج النيو ليبرالية ومخططاتها، كما قامت بسن إجراءات قانونية وتنظيمية تهم العلاقات الشغلية بالمغرب لتوفير البيئة الناعمة للنيوليبرالية وإضعاف الأحزاب السياسية وتضييق العمل النقابي وشكلنة مؤسسات الدولة لترتيب كل ما يساعد على تطبيق النيوليبرالية؛ وأعدت الدولة برامج إصلاحية طويلة الأمد لكل القطاعات مستلهمة من روح المؤسسات الامبريالية، وتحولت إلى مشاريع رسمية للدولة وبهذه الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكون الدولة قد لفت حول عنقها حبل الشنق في انتظار من يقذف بها إلى الهاوية.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

جنائز التحرير: في وجه الإبادة

لا يمكن فصل مشهد هجوم قوات العدو على نعش الشهيدة شيرين أبو عاقلة عن هوية مشروع العدوان، وما يحرك المحتلين من دوافع، مخاوفهم، وآمالهم، وأي كان من أصدر القرار بهذه الجريمة كما جريمة قتل شيرين، كما اجتياح مخيم جنين، كما كل مجزرة، فإن مصدرها لم يكن القرار، حتى نبحث عن مصدره ونحاكمه، أو يطالب المجتمع الدولي الاحتلال بتحقيق

وتُسقط الاحتلال، وفي جنين ينتصب الفدائي معلنًا دولة فلسطين؛ مقاتلًا لساعات دفاعًا عنها.

قد يتقدم الاحتلال آنيًا في موضع أو آخر، وتقتل منظومة الإبادة مزيدًا من الفلسطينيين وتلتهم من أرضهم أكثر فأكثر، تهدم البيوت وتصادر الأرض، وتمتد مساحة هيمنتها لتصبغ سياسات دول وحكومات قررت وضع كل رهانها على القهر، ولكن شعب فلسطين ينتزع

بشأنه؛ الفاعل هو المستوطنة؛ المحتل، الذي طرد الفلسطيني من بيته، وهجر شعب بأكمله. إن المشروع الصهيوني وداعميه هم القتلة، وفي هذا لا يمكن أن يتم "إصلاح الاحتلال"، أو تحسين آليات عمل منظومة القتل؛ فتعديل أوامر إطلاق النار لن يحسن ميتة الفلسطيني أو حياته.

إطلاق النار والقتل لكل من ينقل حقيقة الصراع، هذا ليس حدث فرعي ناتج عن ظروف موضعية، أو ملمح توحش منفرد، بل جزء من تصور الاحتلال لما يجب أن يسود؛ واقع يذبح فيه الفلسطينيين ويتم محو وجودهم بصمت، وما التفاف الفلسطينيين حول شهيدتهم إلا دفاعًا عن حقيقة وجودهم، كضحية تقاتل دفاعًا عن وجودها.

إن حلفاء المحتل يوفرون له الغطاء والدعم لكل هذه الجرائم، ولدور كمنظومة إبادة وقهر ومحو لكل ما هو فلسطيني وما هو تحرري، حيث يستثمر أقطاب الاستعمار والهيمنة والوحشية في الاحتلال كمنظومة قهر مثالية، كصورة يجب تعميمها ومضاد لفعل التحرر والتحرير وإرادة البشر في العيش الحر، فيما يحمل شعب فلسطين عبء مواجهة هذا كله، ويحقق التحرير حتى في ذروة اختلال معادلة القوة؛ تحرر القدس بجنازة شهيد، لبرهة من الزمن يعود علم فلسطين وصوتها وصورتها مع الجماهير التي تحمل النعش، وتخوض المعركة وتبقي العلم والنعش مرفوعًا،

ويحرر مساحات أخرى، حين تلتحم الجماهير بالعنوان الجامع لهويتها وهو مقارعة الاحتلال.

إن قتل الاحتلال للشهيدة شيرين أبو عاقلة هو جزء من سلسلة طويلة من الجرائم التي استهدف بها الاحتلال كل صوت حر؛ فموضع من يقتل الحقيقة هو السجن أو القبر، هذا ما اختطه الاحتلال، ولكن فلسطين جيل بعد جيل تفرز من يختار هذا المصير، كغسان كنفاني الذي أوفى لقضيته واستشهد مدافعًا عنها بالكلمة والموقف والانتماء لخيار الكفاح المسلح، وعمر القاسم الذي قضى شجاعًا منتصب الهامة؛ ملتزمًا بقضيته ونضال شعبه، وناجي العلي الذي خط بوصلتها كاملة برسوماته.. وقائمة لا تنتهي من شهداء الصوت الفلسطيني الذي يسعى الاحتلال لإسكاته وطمسه.

إن ما أحدثه شعب فلسطين ردًا على جريمة اغتيال الشهيدة شيرين ليس محض فعل تضامني مع من نقل صورته وصوته فحسب، ولكن تحد شامل لجبروت الاحتلال، واستدعاء للهوية النضالية الجامعة، التي ترفض أي وجود لهذا الاحتلال على الأرض الفلسطينية، وتشتبك معه في كل موضع، هذه الجموع التي حملت نعش الشهيدة وطافت به في أرض فلسطين؛ معلنة وحدة الارض والنضال، في وجه مشروع الإبادة المعلن، خطوات على طريق التحرير الذي يعرفه هذا الشعب جيدًا، ويضيء الشهداء مشرقين فيه موضحين ملامحه.

« الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الديمقراطية»

القرار البريطاني لتجريم حملة المقاطعة (B.D.S) دعم وإسناد لجرائم الاحتلال الإسرائيلي

استنكرت في بيان لها، ما جاء في خطاب ملكة بريطانيا اليزابيت الثانية، في دعوتها لسنّ تشريع في المملكة البريطانية، لمكافحة وتجريم مقاطعة البضائع الإسرائيلية، بذريعة أن المقاطعة من شأنها أن

تقوض تماسك المجتمع البريطاني، في تجاهل مكشوف منها، لمصدر هذه البضائع، كونها تنتج في مستوطنات إسرائيلية أقيمت على أرض انتزعت من أصحابها الفلسطينيين، ملاكها الشرعيين.

وقالت الجبهة: إن دعوة الملكة إليزابيت الثانية تندرج في سياق سياسة بريطانية، أدمنت على مدار التاريخ الحديث والمعاصر على ممارسة كل أشكال العداء لشعبنا الفلسطيني، بدءاً من وعد بلفور المشؤوم، الذي فتح باب الغزو الصهيوني لفلسطين، مروراً بقوانين الانتداب (الاستعمار) البريطاني، الذي أسهم بقوة في بناء وتكريس أسس قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين، وصولاً إلى الشراكة مع العدو الإسرائيلي والنظام الاستعماري الفرنسي

في العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر في العام 1956، دون أن نتجاهل ولا للحظة الدور الخبيث الذي لعبته بريطانيا في دعم العدوان الإسرائيلي في حرب 1967، إن عبر إسناد جيش الاحتلال، وإما عبر صياغة مشاريع غامضة في الأمم المتحدة مكّنت إسرائيل من التهرب في تفسيرها، لإدامة احتلالها للأراضي الفلسطينية.

وثمنت الجبهة في بيانها الجماعات الحقوقية والمدنية الـ 46 في اعتراضها على خطاب الملكة البريطانية ودعوتها لتجريم حملة المقاطعة، مؤكدة أن هذا العمل من شأنه أن يحدّ من الحق في دعم عدالة حقوق الفلسطينية.

وختمت الجبهة داعية الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية والقوى الأوروبية الصديقة لشعب فلسطين، للوقوف في وجه المشروع البريطاني الجديد، دفاعاً عن الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا في استعادة أرضه، والخلاص من الاحتلال الإسرائيلي الفاشي.

أرعبتهم شهيدة كما أرعبتهم في حياتها

الجريمة النكراء لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الاعتداء السافر على موكب تشييع جنازة الشهيدة شيرين أبو عاقلة، تحمل في طياتها العديد من المعاني والعبر.

أتى استشهاد شيرين في ظرف سياسي معين، تحاول فيه قوات الاحتلال أن تشيطن مخيم جنين في أعين حلفائها، مما يتيح لها استباحته بالنار والحديد وكل أشكال البطش والاضطهاد. فجاءت شيرين لتغطي جريمة الاقتحام، وليكون العالم شاهداً على جرائم الاحتلال ضد أبناء المخيم، ولتؤكد أن ما يدور في الأرض الفلسطينية، هي حرب استقلال مشروعة، يخوضها الشعب الفلسطيني، مستنداً إلى حقوقه الثابتة في أرضه، كما تكلفها له القوانين الدولية.

جاءت جريمة اغتيالها على يد قوات الاحتلال من أجل إخراس هذا الصوت الذي نجح في عشرات بل مئات المرات في إدانة ممارسات الاحتلال بالصوت والصورة. قوات الاحتلال اغتالت شيرين عن سابق إصرار وتصميم، من أجل إطفاء النور الذي تسلطه الصحافة الفلسطينية على جرائم حكومات إسرائيل، وبالتالي فإن الاغتيال كان تعبيراً عن حقد وكراهية.

وكما أرعبت شيرين قوات الاحتلال بصوتها وشجاعتها وهي تمارس مهنتها المقدسة، وتؤدي دورها النضالي، أرعبت جيش الاحتلال ومنظومته الأمنية وهي شهيدة. لذلك وضعت قيادة العدو خططها لأجل إحباط مسيرات تشييع شيرين، وزرعت الحواجز في طريقها، حتى أنها لم تتردد في «اعتقالها وخطفها» شهيدة، وهي تغادر المستشفى الفرنسي في القدس، لتنتقل إلى الكنيسة الكاثوليكية لتؤدي صلاتها الأخيرة، صلاة الوداع لمهنتها ورفاقها وإخوانها وشعبها، علماً أن رحيلها عنا لا يعني أنها غادرتنا، فهي باتت نجمة القدس، ونجمة فلسطين، إلى جانب آلاف النجوم التي زينت سماءنا بأنوار الشهداء. وعندما ترتعب قوات الاحتلال من جثمان شهيدة مسجاة في نعش خشبي، إنما لأنها شكلت عنواناً آخراً لفلسطين، التي توحدت مرة أخرى، تحت اسم آخر، هو شيرين، في أنحاء الضفة والقلب منها القدس، وفي الـ48، وفي الشتات، وفي كل أنحاء العالم، حيث رفعت صور شيرين تزينها أعلام فلسطين، وشعار لن يسقط «شيرين حيّة فينا ولن تموت»، فالثوار كما قال أبطال الثورة في كوبا، لا يموتون، بل يظلون أحياءً في وجدان شعوبهم.

أثبتت الجريمة مدى وقاحة إسرائيل، ومدى استهتارها بالرأي العام العالمي، إذ رغم أن الكرة الأرضية بشعوبها، وحكوماتها، ومؤسساتها الإسلامية والقانونية، الإقليمية والدولية، أدانت الجريمة، وحملت إسرائيل (المجرم القاتل) مسؤولية هذه الجريمة، ودعتها إلى الاعتراف بهذه المسؤولية أمام الرأي العام دون مواربة، رغم هذا كله لم تخجل إسرائيل (وهي أصلاً لا تخجل) من التطاول على الجنازة، وحرمتها، والتطاول على المشيعين، وتحويل المكان المحيط بالمستشفى الفرنسي إلى ساحة معركة غير متكافئة، نجح فيها الفلسطينيون بإرادتهم الصلبة في التصدي لقوات الاحتلال وشعارهم (الموت ولا المذلة)، وهم في الرد، على جريمة الاغتيال، وعلى جريمة الاعتداء على الجنازة، لن يتأخروا، وأن إسرائيل ستدفع على الدوام الثمن الغالي لاحتلالها الأرض الفلسطينية، ولاعتدائها على شعب فلسطين ومقدسات فلسطين وحرمة أراضي وأجواء فلسطين.

> ولا داعي للتأكيد أن قوات الاحتلال تقف الآن في حالة تأهب ومعها كل المنظومة الأمنية الإسرائيلية، تخوفاً من رد الفعل الفلسطيني، ولكن وعلى الدوام، تدرك إسرائيل أن الرد على جرائمها كان يأتيها من حيث لم تكن تتوقع

ولا داعي للتأكيد أن قوات الاحتلال تقف الآن في حالة تأهب ومعها كل المنظومة الأمنية الإسرائيلية، تخوفاً من رد الفعل الفلسطيني، ولكن وعلى الدوام، تدرك إسرائيل أن الرد على جرائمها كان يأتيها من حيث لم تكن تتوقع.

وأخيرا وليس آخراً؛ إسرائيل دولة فاشية، أكدت أنها لا تأبه للرأي العام العالمي، وأنها لا تقيم لهذا الرأي وزناً، وأنها لا تنصاع إلى الضغوط الدولية، بل تعمل دوماً على التهرب منها، تحميها سياسة أميركية منحازة، توفر لها كل أشكال الدفاع عنها، ودوماً بالادعاء أن من حق إسرائيل (دولة الاحتلال والعدوان) أن تدافع عن نفسها.

إسرائيل لا تفهم لغة الحوار، لا تفهم إلا لغة القوة. وتجربة الشعب الفلسطيني في هذا المجال غنية، وعلينا أن لا نستهتر بهذه التجربة، وعلينا أن نفيها حقها، بحيث يقتنع من لا يريد أن يقتنع أن الشعب الفلسطيني لم يعد بإمكانه أن يصبر طويلاً على الاضطهاد الإسرائيلي، ونحن نقف أمام ذكرى النكبة الوطنية الكبرى.

قال عبد الناصر: «ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة». حكمة الرئيس الراحل الكبير جمال عبد الناصر هي الحكمة التي صاغتها شعوب الأرض المضطهدة بدمائها الغالية، وشعب فلسطين واحد من هذه الشعوب، وقد ترجم ذلك بمقاومته الباسلة .

معتصم حمادة
عضو المكتب السياسي
للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الحقوق الإقتصادية والاجتماعية للنساء في المرجعية الدولية لحقوق الإنسان

خديجة الرياضي

تأسست منظومة الأمم المتحدة منذ الانطلاق على مبدأ عدم التمييز بين النساء والرجال. فقد أكد ميثاقها المعتمد سنة 1945 على تساوي الرجال و النساء في الحقوق، بل اعتبر المساواة هدفا للإنسانية وتشكلت مبكرا آليات لمراقبة أوضاع المرأة فأنشأت لجنة موقع المرأة سنة 1946. ومن الجدير بالتذكير أن حماية الأمومة كانت موضوع ثالث اتفاقية أصدرتها منظمة العمل الدولية سنة 1919 أي قبل نشأة منظمة الأمم المتحدة بأكثر من عقدين من الزمن. وفي 1948، صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان متضمنا بدوره في مواده الأولى والثانية التأكيد على المساواة بين الناس وعدم التمييز بسبب الجنس. وأكدت مادته السابعة على أن الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية

متكافئة من دون أي تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا. أما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي نص الإعلان العالمي على المساواة في التمتع بها نجد:

- الحق في العمل وحرية اختياره بشروط عادلة ومرضية؛
- الحق في الحماية من البطالة.
- الحق في أجر عادل ومرض يكفل لكل شخص ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان.
- حق كل شخص في إنشاء النقابات و الانتماء إليها حماية لمصلحته.
- الحق في الراحة و أوقات الفراغ و في تحديد معقول لساعات العمل و في عطلات دورية بأجر؛
- حق كل شخص في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له و لأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية و كذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة وتأمين معيشته في حالة البطالة والمرض والعجز و الترمل والشيخوخة؛
- الحق في رعاية الأمومة و الطفولة؛
- الحق في التعليم المجاني في مراحله الأولى؛
- الحق في التربية وإنماء الشخصية في اتجاه تعزيز حقوق الإنسان و التسامح.
- الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق و الحريات المنصوص عليها.

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد خصصت مادته الثالثة للتأكيد على مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في العهد. وبالإضافة إلى التدقيق فيما جاء به الإعلان العالمي من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية فقد أقر العهد المساواة في شروط العمل وفي الأجر عند تساوي قيمة العمل وفي فرص الترقية وفي الضمان الإجتماعي. كما تضمن عددا من التزامات الدول الأطراف تجاه المواطنين كتعميم التعليم ومجانيته والزاميته وحق الإضراب ...

إلا أن صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتأكيده على المساواة بين الجنسين في التمتع بما نص عليه من حقوق ولا إبراز ضرورة التزام الدول الأطراف بهذا المبدإ من خلال تخصيص المادة الثالثة لذلك، لم يكن كافيا لجعل النساء يتمتعن فعلا بالمساواة مع الرجال في الحقوق المعنية ولا باستفادتهن من الحقوق الخاصة بهن كنساء وعلى رأسها الحق في الأمومة. تبين ذلك في ديباجة الإتفاقية الدولية بشأن مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة (المعروفة بسيداو) من خلال تنصيصها على أنه بالرغم من الجهود المبذولة من أجل تقدم حقوق الإنسان ومساواة المرأة فإنه لا يزال هناك تمييز واسع النطاق ضدها، وتعتبر مجددا هذا التمييز انتهاكا لمبادئ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، وعقبة أمام مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدولهن، ومعيقا لنمو ورخاء المجتمع والأسرة. كما عبر المنتظم الدولي بمناسبة صدور هذه الاتفاقية عن قلقه تجاه حالة الفقر التي تعيشها النساء من جراء عدم نيلهن إلا أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمل وغيرها من الحقوق الأخرى...

وتتميز هذه الاتفاقية بعدد من التدابير الكفيلة بتحقيق المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في الميادين ليس السياسية والمدنية فقط بل والاقتصادية والاجتماعية أيضا، حيث تلزم الدول بالعمل على تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية للسلوك فيما يتعلق بالجنسين في المادة الخامسة. كما أنها تطالب بالمساواة على كافة الأصعدة : فالمادة 10 نصت على المساواة في التعليم والمادة 11 على ضمان المساواة في العمل والمادة 12 على المساواة في الحصول على الخدمات الصحية بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة والمادة 13 أكدت على إلغاء التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما المادة 14 فقد تناولت التمييز ضد النساء القرويات.

وأهم ما في الاتفاقية تناولها للتمييز كموضوع محدد ومعالجته بعمق وشمولية بهدف إحداث تغيير جذري وفعلي في أوضاع المرأة. هكذا تعطي المادة الأولى منها تعريفا شاملا لمعنى التمييز باعتباره "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس و يكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها و بين الرجل".

ومن بين القضايا التي أثارتها اتفاقية سيداو كذلك هو أن التنمية التامة والكاملة لأي بلد ورفاهية العالم قضية السلم تتطلب جميعها مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل أقصى مشاركة ممكنة في جميع الميادين. وهذا ما كرسته عدد من المنابر الدولية من ضمنها المؤتمرات المعنية بحقوق المرأة التي أبرزت علاقة تمتع المرأة بحقوقها . وخاصة منها الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية . بالتنمية.

وكانت هذه الاستراتيجيات الصادرة عن هذه المؤتمرات نقطة انطلاق لوضع تدابير ملموسة للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل تحقيق تلك الغايات. ذلك أن من أهم المفاهيم التي تبنتها المؤتمرات التقييمية لمؤتمر بيكين مفهوم المرأة والتنمية على اعتبار إن المرأة مهمشة وغائبة عن عملية التنمية فقد أكدت هذه المؤتمرات على ضرورة إسهام المرأة إسهاما فعالا في عملية التنمية والاستفادة منها. وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن نص عن ذلك في إعلان الحق في التنمية الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 86 . وذلك في مادته الخامسة التي تقول ما يلي :

ينبغي على الدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشيط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.

أنا والمدينة

عبد الله البقالي

إلى تلك التي تعثرت بها وانا على عتبة الشباب

يمكنك الان في هذا الوقت المتبقى لك أن تضحك أو تغضب. تبكي او حتى ان تحول الموت الى لعبة ان شئت. فلا شئ هناك تبقى يمكنه ان يشكل لك افقا تركض صوبه. ولا حتى الأطياف المكدسة في الماضي يمكنها ان توجد طريقها اليك لتنفعك او تملأ بعضا من الفراغ الذي صار هو كل حصيلتك التي عدوت العمر كله من اجل بلوغها..

تتحفظ للحظات على ان يكون هذا هو كل واقعك. تصمت طويلا و انت تنظر الى دراجتك وقد بدت معرضة عنك وسئمت تحريك عجلتيها ما دام لا مهمة محددة تجعلها تنجزها. تتامل الأوراق و الكتب المغرقة في الفوضى وقد بدت هي الأخرى وكأنها تتساءل عن جدوى وجودها في هذه الغرفة الغارقة في العزلة و الوحدة. تنقل بصرك الى مذياعك الذي كنت قد تلمست منه بعض الأنس، قبل ان يتضح لك أنه منشغل بعالم غير عالمك. وان كل المتحدثين عبره يفعلون ذلك وكأن الحياة مشكلة من فقاعات، أو كائناتها من ورق. وحتى حين اقتنيت أسطوانات أغانيك المفضلة، فقد بدوت وكانك أردت القول أن الواقع الحالي لا يمكن ان ينتج الجمال. وان الرقي هو ابعد من أن يكون سمة من سماته.

لم تنجح منذ اعوام في رسم اي تقاطع لك مع العالم. و حتى الناس الذين يتحركون في العالم الخارجي لا ألفة بينك و بينهم. وهو ما نبهك إلى انه لم يعد لك اصدقاء. ماذا تفعل إذا في هذه المدينة؟ و هل الواقع يمكن ان يكون مختلفا في مكان آخر، ام أنك لم تعد تستقبل إشارات التفاعل مع الحياة؟

يتعاظم الصمت. تجده مخيفا. ترغب في أن تكسره.. ان تقوم بأي شئ، ان تصرخ، أن تأتي حركة ما بدافع التأكيد على أنك لا زلت هنا. وأنه ما زال بإمكانك أن تفعل شيئا ما. مهمة ما. لا يهم ما إن كان العالم في حاجة إليها، أم انك في وضع المحتاج إلى العالم.

تستوقفك الفكرة. تسال نفسك بصدق: هل ما يزال لك دور ما في هذه الحياة، ام أنك تتحصن و تخلق مبررات من أجل تبرير استمرارك فيها؟

تجد السؤال في منتهى الاستفزاز. تقطب حاجبيك. توضح لنفسك أنك لم تات لهذه الدنيا بموجب عقد موقع مع طرف ما، يلزمك بموجبه تنفيذ برنامج او تحقيق هدف. و ان هذا يمنحك كامل المشروعية في أن لا تفصح عن شئ. بل ويمكنك أن تفسد او تصلح. تبيني او تهدم. المهم هو ان تمارس العيش إلى ان يهجرك.

يرضيك الجواب لحد تبدو معه وكانك وجهت لكمة عنيفة لخصم عنيد. عدت لتنظر مجددا الى فضاء الغرفة. تناهى اليك سؤال اخر. كيف انتهى بك المطاف في هذه الغرفة المعزولة من العالم و قد كان بامكانك أن تعيش في الوضع النقيض في مناسبات شتى؟

تنغلق مسالك هروبك. يهيمن الصمت من جديد. تتذكر ان اليهودي حين يبحث عن حل لافلاس حاضره، يراجع دفاتر الماضي. لكن دفاترك غير قابلة للمراجعة مادامت كل الاسماء المدونة فيها قد تحولت الى اطياف لايمكن مصادفتها الا في مسرح يقع خارج رصد الحواس. و ينتابك اليقين بان تلك الاطياف هي الاجدر بالاجابة عن هذا السؤال. فهي التي لقنتك كيف تجري وراء الرصيد البشري بدل الرصيد المالي. وان الحياة بصمة وليست كما زمانيا. وان يكون لك قلب يسع الدنيا و ليس دنيا تلسع القلوب.

تنتبه الى انك كشفت كل اوراقك بوجودك المعادي. وانه نتيجة لذلك، فانت قد تخسر حتى غرفتك تلك. لأنه بعد ان يحدد مكانك في الصباح، سيعمل على تحنيطك ونقلك الى متحف مدينتهم، ليعرضوك كنموذج لفصيلة بشرية منقرضة. لذلك عليك بأن تعجل بمغادرة المدينة قبل طلوع الشمس إن كنت ترغب في الاستمرار كمتفرج داخل هذه الحياة..

في غياب النقد السينمائي الجمالي في الدراما التلفزيونية المغربية

يوسف الطالبي

في مقارنة مع الدراما المغربية استحضر مسلسل "سنعود بعد قليل" وهو إنتاج سوري لبناني، ولن أدخل في الحديث عن المستوى الفني العالي للعمل، كتابة واخراج وتمثيلا، ولا راهنية الموضوع الذي يتناوله وهو م□لات الربيع العربي وانقسام المجتمع بين نظريتي الثورة والمؤامرة، وال□فاق التي فتحها للبرجوازية الطفيلية لمراكمة الثروة عبر تهريب السلع والسلاح والبشر، ولن أتطرق لدور المثقف في اللحظات المفصلية من تطور الصراع الديمقراطي، ولن أطرح سؤالا ينتصب ملحاحا، وهو كيف تتحدى مثل هذه الأعمال الاستبداد وتنجح في الوصول الى المتفرج العربي. ولكن المقارنة تفرض نفسها بين واقع الدراما المغربية ونظيرتها السورية، ممثلة تتقمص دور شخصية متحررة من التقاليد، تلبس سروالا قصيرا وتضع على الطاولة كأس ويسكي أو ما شابه، لكن ذلك لم يثر أية ردود على مستوى الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي حول اللباس الفاضح والجرأة الزائدة وتهديد القيم.

في المغرب، وبصرف النظر عن تواضع وانحطاط المستوى الفني لمسلسل "لمكتوب" الذي قدمته القناة الثانية خلال شهر رمضان، فقد استتبع نقاشا زائفا حول الخلفية القيمية للعمل، واستنكر جزء كبير من المشاهدين على القائمين على المسلسل، كيف يبرزون شخصية " الشيخة" بكل حمولاتها الأخلاقية ورمزيتها المحيلة على الدعارة والانحلال. والمؤسف أن ينخرط في هذا الفرز المستند إلى خلفية أخلاقية أناس محسوبون على الانتلجنسيا، ولم يسجل أي تدخل مبني على قواعد النقد السينمائي والتلفزي.

لقد كشف هذا الفرز، أننا حقا متخلفون جدا، سواء في علاقتنا بذاتنا وتاريخنا والمهام المطروحة على عاتقنا للانعتاق من واقع بئيس نعيشه، أو مقارنة مع المجتمعات الأخرى حتى التي تشبهنا في العديد من النقط.

من صور الانفصام والاستلاب الذي يعيشه المواطن المغربي هو إعادة إنتاج صورة عنه وعن المجتمع والدولة لا يسندها لا الواقع ولا ترتيب المغرب في التقارير الدولية حول مختلف أوجه الحياة سواء تعلق الأمر بالخدمات الاجتماعية والعدالة أو الحرية أو الفقر ، إن المغرب يتذيل لوائح التصنيف الدولي، خلف دول تعيش الاستعمار والحروب، ورغم ذلك نجحت ال□لة الإعلامية الايديوجية في زرع أفكار وهمية حول التفوق المغربي، فصار الانسان المغربي العاري من كل حماية أمام الفقر والبطالة و الأمراض يدعي أنه أفضل من مواطن دول متقدمة، حتى إن عامل القطاع السياحي مثلا، الذي يعيش حياة طفيلية، يعجز حتى على تأمين ما يغطي مصاريف أسبوع دون عمل، ناهيك عن السفر والعلاج والحياة المستقرة، صار يتفكه من تدهور أحوال المواطن الفرنسي الذي لم يعد قادرا على اقتناء زربية أو الجود باكرامية (pour-boire.).

غياب النقد السينمائي الجمالي في الدراما التلفزيونية المغربية

التقافة والتغيير

العشاء الاخير لسيدتنا

عبداللطيف صردي

حين تحبل الحرات ويضعن والقدس اوزارهن سنسمي بناتنا شيرين.

انا لاتعنيني حرب البسوس او الجمل.ولم اكن في صف اليزيد او الحسين..يامولاتي وانت سيدة العارفين اني لم اكن منتظرا مهديا

وماكانت لي دراية بسفر التكوين او سفر الخروج.ولكن كنت احفظ نشيد الثوار ومعين بسيسو.وصورة الحكيم جورج حبش.امسح عنها الغبار منذ كنت ذلك المدرس البئيس في الفيافي.تنهمر دموعي وتجود مقلتاي وانا ارهف السمع للمرات المتتاليات لخطبه. خلصونا من الطغاة عندكم وتعالوا تجدون العروس فلسطين طوحت باغلالها.كان ذلك بعد هزيمة حزيران وكان بيتنا المتواضع لا زال مزينا بصورة جمال عبدالناصر وابي ينهانا عن الكلام ساعة النشرات الخاطفة وحرب فيتنام.وكان كلما رأى مانديلا اقسم باغلظ الايمان ان لا شهم في أفريقيا مثله.

انا الرصاص الهادر القاهر من فوهة بندقية الحكيم .انا سفهت تراتيل هزيمة المدن اللقيطة وحائط المبكى وطير ابابيل و براميل الزيت المتورمة كالجرد .انا شهدت الوغى وقبلت نصل سيف عروة بن الورد لما قدم راحلته قرى لكل صعاليك البيداء.

فيا شرين انت فلسطين والقدس وجنين وكليم الله. والشاهد والشهيد لما اندحر شهود الزور من عرب وعجم.وانبرى الاحرار والحرات من كل الملل وسددالرماة لزيف النحل .لك الخلود وللمطبعين الخزي وساءت عاقبة المنبطحين. كان لك موعد دائما مع المنية ولا تهابينها لانك من سلالة الجبارين ايتها القديسة لا تخشين العشاء الاخير.لم يقتلوك كما ظنوا ولكن شبه لهم.

في هذا العدد الذي خصص ملفه للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نستضيف الرفيق أحمد الهايج ناشط سياسي وحقوقي ونقابي، من مواليد سنة 1956 بمدينة الخميسات. عمل أستاذا لمادة الفلسفة قبل أن يتقاعد سنة 2017. تعرض للاعتقال والسجن ما بين 1985 و1991، بسبب نشاطه السياسي ضمن منظمة إلى الأمام، وانخرط في النهج الديمقراطي فور تأسيسه. تحمل العديد من المسؤوليات، لا سيما في الإطارات النقابية والحقوقية، آخرها رئاسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

1 تخصص جريدتنا في ملف العدد هذا موضوعا مهما في سياق الصراع الطبقي ألا وهو موضوع الحقوق الاجتماعية ، وكمنطلق لفهمه لا بد من العودة إلى تاريخ منظومة الحقوق الاجتماعية لمغرب الاستقلال الشكلي، هل يمكن أن نتحدث عن مراحل الكبرى لتطور هذه المنظومة منذ 1956؟

إذا كان من الصعب القيام بتحقيب مركز لأهم المراحل التي مرت منها وضعية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالمغرب، بعد حصوله على استقلاله الشكلي،

فإنه يمكن القول إجمالا أنها تأثرت تأثرا كبيرا بما عرفته بلادنا من تحولات وصراعات؛ بدءا بالحقبة الاستعمارية التي كانت فيها هذه الحقوق حكرا على الأجانب ممثلة في الظهائر والمراسيم المنظمة لعالم الأعمال والعمل؛ فيما اضفت عليها حكومة عبد الله إبراهيم طابعا وطنيا، بفعل الدور المحوري الذي لعبته الطبقة العاملة في مقاومة الاستعمار وبروزها كقوة منظمة ومؤثرة في الساحة السياسية، من خلال اصدار مجموعة من القوانين الذي توجهت نحو إقرار عدد من الحقوق والحريات لفائدة مختلف فئات الشعب المغربي، بارتباط مع سن سياسات وتبني اختيارات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كان لو قيض لها أن تستمر أن تضع البلاد في مسار غير ذلك الذي دبر لها وفرض عليها السير فيه. إذ سرعان ما تم اجهاض، ليس فقط هذا المسعى، وإنما جرى أيضا بالموازاة معه كبح وخنق أي تطلع نحو التحرر والديمقراطية أو ممارسة الإرادة الشعبية. وذلك قبل أن تعرف وضعية هاته الحقوق انتهاء، مدا وجزرا، ترجمته، تشريعا وواقعا، التوجهات اللاحقة التي بصمتها؛ من جهة، عقود من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لتوطيد والتمكين للدولة الاستبدادية المخزنية؛ ومن جهة أخرى، الايغال في الأخذ بالسياسات الليبرالية والنيوليبرالية، بالموازاة مع المحسوبية واقتصاد الريع، المعادية للحقوق والمكتسبات الاجتماعية، والمنتجة للأمية والفقر والتخلف.

2 في سياق هذه التطورات يلاحظ الارتباط الوثيق لسياسات الدولة بخصوص الحقوق الاجتماعية بسياساتها الاقتصادية والمالية التبعية للمؤسسات المالية الإمبريالية، ما أثر هذه السياسات على توجهات الدولة بخصوص هذه الحقوق؟

من المؤكد أن الاختيارات الليبرالية التي نهجها المغرب، والتي تعمقت لا سيما مطلع ثمانينات القرن الماضي تحت مسمى "التقويم الهيكلي"، نتيجة الاختيارات الطبقية للدولة واذعانها لإملاءات الدوائر المالية الامبريالية، ما كان لها سوى أن تجهز على أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين/ات. ويمكن أن نستجلي هذا من خلال استحضار مبلغ التراجعات المتواصلة عن أبرز المكتسبات المسجلة بخصوص هذه الحقوق؛ كما تتجسد في خوصصة وتفويت المؤسسات العمومية، وتفكيك تدريجي وتسليع متوال للخدمات الاجتماعية، خصوصا في التعليم والصحة وباقي المؤسسات العمومية، وتوجه نحو الغاء صندوق المقاصة والعمل بحقيقة الأسعار، واجهاز ممنهج على الحق في التقاعد، وضعف في الحماية الاجتماعية، وارتفاع مزمن للبطالة، وضرب لحق الاستقرار في العمل، واعتماد متزايد على التعاقد والهشاشة في التشغيل بالوظيفة العمومية، وتمييز بين النساء والرجال، وبين القطاعين الفلاحي والصناعي.

3 خلال نضالات حركة 20 فبراير 2011 طرح شعار العدالة الاجتماعية، وعرض النظام دستوره في يوليوز من نفس السنة، كيف ترون جواب النظام على المطالب بالحقوق الاجتماعية في هذا الدستور؟

لقد كانت محطة 20 فبراير 2011 بحق لحظة تاريخية في تطور أشكال النضال الجماهيري، الذي مكن من حشد فئات عريضة من الشعب المغربي، يتقدمهم الشباب وجزء من القوى الديمقراطية، توحدت جميعها، وإن بأشكال متفاوتة، ضد الاستبداد والفساد والتوزيع غير العادل للثروات والخيرات الوطنية؛ وما نجم عن ذلك ولا يزال من تعميق صارخ ومطرد للفوارق الطبقية، وللتفاوتات المجالية وللتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي.

ولامتصاص ضغط الحركة، في اتجاه اخمادها واطفاء جذوتها، عمد النظام إلى اتخاذ سلسلة من الخطوات؛ تمثلت في التوقيع على محضر 26 أبريل 2011 الخاص بالحوار الاجتماعي، الذي عد مدخلا لتحييد النقابات وابعادها عن الحركة؛ تعويض المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمجلس الوطني وديوان المظالم بمؤسسة الوسيط؛ إقرار دستور يوليوز 2011 الممنوح، الذي خصصت بعض فصوله للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ودون التوسع كثيرا في الموضوع، يمكن أن نتخذ الفصل 31، كمثال على التفاف الدولة على مطالب دسترة هذه الحقوق؛ حيث نجد الدستور استعمل صيغة مواربة، تجعل الدولة في حِل من كل التزام بالإعمال الكامل لها، واكتفائها فقط ب "بتعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين" منها. وهذا يعني بأن الدولة لا تُقَيد نفسها بما يستلزمه وفاؤها بالإعمال الكامل لتلك الحقوق، من إجراءات تشريعية، وخطط عملية للوفاء بالالتزامات الناشئة عن تصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمتجلية في الالتزامات بانتهاج سلوك والالتزامات بتحقيق نتيجة؛ الشيء الذي يخولها الحق في التذرع بنقص الموارد أو شحها لتتملص من الاحقاق الفعلي لمقتضيات العهد.

4 تتبجح الدولة عبر حكومتها برفع شعار الدولة الاجتماعية، وإن من بين ما تدعي انه يجسد ذلك، الشروع في تنزيل تدابير الحماية الاجتماعية لإقرار حقوق اجتماعية. فما تقييكم لما اتخذ لحد الآن بخصوص هذه الحماية الاجتماعية؟

ينبغي بداية الإشارة إلى أن الدولة المغربية التزمت، في اطار محضر اتفاق 26 أبريل 2011، بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، غير أنها لم تقم بذلك فعليا (الأجزاء من 2 إلى 10) من الاتفاقية، إلا في 14 يونيو 2019؛ ليجري بعد ذلك اصدار القانون الإطار رقم 21/09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي نص على اصلاح نظام الحماية الاجتماعية خلال خمس سنوات عبر مراحل تتلخص فيما يلي: تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022؛ تعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023 و2024؛ وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل في سنة 2025.

وغني عن البيان أن تحقيق أهداف القانون رقم 21/09 تواجهه العديد من التحديات، لعل أولها وأكثرها حسما، هو الترابط الوثيق بين الحماية الاجتماعية والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ لا يمكن تصور نجاح أي مشروع في هذا الاتجاه، كما كشفت عن ذلك تجارب سابقة، في ظل استشراء الفقر والهشاشة وكل صور الاستبعاد الاجتماعي واستمرار التمييز المبني على النوع. هذا علاوة على المشكلات المرتبطة بالتمويل، وتعدد أنظمة الحماية الاجتماعية وتوزيعها غير المتوازن، ومكانة الاقتصاد غير المهيكل في النسيج الاقتصادي، وتداعيات البطالة والشغل غير المنظم.

بعض اليسار الفرنسي يسارع لرأب تصدعاته في افق الانتخابات التشريعية

أبو سعد

بعد الهزيمة التي حصدها اليسار الفرنسي المشارك في العملية الانتخابية بزعامة جون لوك ميلونشون زعيم فرنسا الأبية المرتب في الدرجة الثالثة ب 21.95 % وفبيان روسيل زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي المرتب في الدرجة الثامنة ب 2.28 % واندحار الحزب الاشتراكي وحزب الخضر، خرجت اصوات من بين صفوف هذا اليسار تدعو لضرورة رأب الصدع وخوض معركة الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها شهر يونيو 2022 بشكل موحد وتحت يافطة تجمع هذا الشتات.

لم يكن من السهل التوصل إلى صيغة توحد هذا الشتات على قاعدة المشترك. كان النقاش حاميا بين أنصار فرنسا الأبية لأنهم يعتبرون أنفسهم هم خيمة اليسار المشارك في الانتخابات بينما الحزب الشيوعي الفرنسي يحاول استعادة مكانته التي فقدها طيلة العمليات الانتخابية السابقة والتي تكللت بالتراجع المسترسل الأمر الذي بات يهدد وجوده كما هي الحال اليوم بالنسبة للحزب الاشتراكي الفرنسي.

كان النقاش البرنامجي يدور أساسا بين أنصار فرنسا الأبية والحزب الشيوعي الفرنسي وعلى قاعدة القضايا التالية (كما وردت في موقع بيرسبيكتيف كومينيست):

1 - ان يكون الوزير الاول المنبثق عن المجموعة البرلمانية الأكبر هو ميلونشون.

2 - ان تكون اليافطة أو الراية الموحدة هي الوحدة الشعبية الجديدة.

3 - الاتفاق على برنامج مشترك وبرنامج حكومي-

4 - أن يحتفظ الحزب الشيوعي ب 50 مقاطعة انتخابية من بين 575 بدون احتساب كورسيكا كما يطالب الحزب الشيوعي بتقديم مرشحيه في باقي المقاطعات.

هل سينجح اليسار المشارك في الانتخابات في ترميم صفوفه وإقناع الناخب الفرنسي بإحلاله في المرتبة الأولى بما ينزع عن ماكرون وقاعدته الانتخابية إمكانية تشكيل حكومة منسجمة مع البرنامج الرأسمالي المتوحش؟ لن نستبق الأحداث رغم أن المؤشرات أصبحت تظهر الديمقراطية التمثيلية البرجوازية في أفلس حالاتها وهو ما يوضحه الاتجاه المتعاظم للمقاطعة وإدارة الظهر للناخب الفرنسي لهذه العملية المتآكلة والتي لم تعد تجدب الأصوات وتقنع بأنها محطة تغيير حقيقي.

محنة الصحافة وحرية التعبير في المغرب

صنفت منظمة "مراسلون بلاحدود" المغرب في الرتبة 135 عالميا من مجموع 180 دولة فيما يخص حرية الصحافة. وهي رتبة تؤكد الأوضاع المتردية لحرية الصحافة كجزء من حرية التعبير حيث يتعرض الصحفيون المستقلون والمدونون ونشطاء التواصل الاجتماعي للمضايقات والاعتقالات والمتابعات القضائية والمحاكمات الجائرة التي تصل الى حدود سلب الحرية للعديد منهم لمجرد مقال او تغريدة او تدوينة منتقدة للسلطة او فاضحة للفساد او مهددة لمصالح المافيات الاحتكارية الريعية الحاكمة وذلك اعتمادا على القانون الجنائي وليس قانون الصحافة.

وليست باقي اشكال التعبير بأحسن حال من وضعية الصحافة. فسياسة القمع الممنهج والحصار والاعتقالات والمحاكمات الانتقامية هي السائدة في مواجهة الاحتجاجات الشعبية والقوى السياسية والحقوقية والنقابية المناضلة والمعارضة للسياسة الطبقية السائدة وللنظام السياسي القائم. فتكفي الإشارة كمثال على ذلك ان معظم فروع النهج الديمقراطي المحلية والجهوية وفروع الجمعية المغربية لحقوق الانسان محرومة من وصولات إيداع ملفاتها القانونية.

ان هذا القمع الممنهج لحرية الصحافة والتعبير يعكس الطبيعة اللاديمقراطية للنظام المخزني الذي يسعى بكل ما يملك من سلطة وأجهزة الى اغلاق الحقل الإعلامي تماما والتحكم في الساحة السياسية والاجتماعية كلاعب وحيد ومنع ظهور أي حركة او جبهة نضالية قد تهدد سلطته ووجوده او بروز صحافة مستقلة حرة توصل الحقائق كما هي للجماهير وتساهم في الرفع من وعيها.

ان مجال الاعلام والصحافة والحريات العامة هو مجال أساسي للصراع الطبقي يجب ان تخوضه القوى الديمقراطية والثورية بكل حزم وقوة لان من شان انتزاع المكتسبات الديمقراطية في هذا المجال وتحصينها تقوية الصراع لمصلحة التغيير وتوسيع مساحات الحرية الشيء الذي سيسمح بنشر الفكر الديمقراطي التقدمي والرفع من مستوى وعي الجماهير الشعبية بما يخدم التغيير الديمقراطي الجذري.

من وحي الأحداث

الحوار الاجتماعي أو كيف تشتري الدولة الفاشلة السلم الاجتماعي

التيتي الحبيب

هل كانت صفقة الحوار الاجتماعي صفقة بين مغفلين؟ احسب إن الأمر كذلك لأنه في التجارة دائما هناك طرف غفل أو قل هو في موقع الضعيف يفرض عليه القوي شروطه. لكن في حالة صفقة الحوار الاجتماعي هناك طرفين مغفلين وهذا لعمري شيء طريف ومضحك رغم مأساوية الوضع الاجتماعي ببلادنا.

لقد أبرمت الدولة عبر حكومتها صفقة الحوار الاجتماعي بأن "اشترت" وهما أو بضاعة غير حقيقية من مالك لا يملك لا حق الملكية ولا حتى حق التصرف، كما البائع "باع" شيئا لا يملكه وليس بحوزته.

موضوع صفقة الحوار الاجتماعي هو السلم الاجتماعي؛ لأن الحكومة لا تملك أية وسيلة حقيقية لكي تستجيب لمطالب الطبقة العاملة وبشكل عام مجموع الشغيلة ببلادنا. فأمام التردي المهول وانهيار القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتفشي موجة جديدة من غلاء أسعار المواد الأساسية بمبررات الحرب في أوكرانيا أو بارتباط مع الجفاف المستديم؛ فإن مطلب تطبيق السلم المتحرك للأجور أصبح أكثر إلحاحا وهو الكفيل بكبح جماح الفقر الكاسح الذي يطال جميع الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة. ولذلك جعلت الحكومة من مناسبة الحوار الاجتماعي مجالا لبيع الوهم في إصلاح أوضاع الكادحين بتوزيع الوعود الكاذبة في الرفع من الحد الأدنى للأجور على مراحل وربط ذلك بالاستجابة لشروط السلم الاجتماعي والرضوخ لاشتراطات الباطرونا بالقبول بالقوانين المكبلة للإضراب أو الإجهاز على ما تبقى من مكتسبات في مدونة الشغل البئيسة أصلا. اعتمدت الدولة على هذا الحوار وعلى تعاون القيادات البيروقراطية في المركزيات النقابية هذه القيادات التي ناورت على قواعدها طيلة ساعات الحوار الاجتماعي حيث أشاعت بأنها لن توقع على الاتفاق المهزلة إن بقي في صيغته الأصلية ثم وقعت تحت تبرير أن الاتفاق أصبح جيدا لأن صيغته الأخيرة كانت أحسن وأجود، بينما في الحقيقة استطاعت الحكومة أن تخفي نواياها وتدسها في ثنايا فقرات نفس الاتفاق وهذه النوايا واضحة للقواعد وباقي جماهير الشغيلة التي همشت وخرجت خاوية الوفاض وما عليها إلا الانتظار حتى تتنزل القوانين التطبيقية للوعود العرقوبية في حوار 30 ابريل 2022

أما حكاية السلم الاجتماعي فان مفتاحه يوجد بيد المتضررين وملايين الفقراء الذين اكتووا بنار الغلاء وبلهيب السياسات التفقيرية التي تنهجها الباطرونا وترعاها دولتهم الفاشلة. هذه هي الجماهير التي لم تبع مصيرها ومستقبلها للحكومة، ولم تعطي الشرعية للبيروقراطيات المتنفذة في المركزيات النقابية لتتصرف باسمها. إنها بيروقراطيات معزولة عن قواعد نقاباتها وهي تزداد انفضاحا وتنكشف طبيعتها المعادية لمصالح الطبقة العاملة، لأنها سرقت أهم سلاح بيد الشغيلة وهو النقابة ومدرسة النضال النقابي هذه النقابة التي ستعود لأصحابها طال الزمن أو قصره